منظمة العمل الدولية

البرنامج الوطني للعمل اللائق
العراق: التعافي والإصلاح

2023-2019

البرنامج الوطني للعمل اللائق
العراق: التعافي والإصلاح

2023-2019

الفهرس

مقدمة 3

السياق الوطني 4

الأولوية الأولى: فرص العمل 5

التحليل السياقي 5

ملخّص عن نظرية التغيير: الأولوية الأولى 8

النتائج 9

الأعمال المقترحة لتحقيق النتيجة 1-1 9

الأعمال المقترحة لتحقيق النتيجة 1-2 12

الأعمال المقترحة لتحقيق النتيجة 1-3 13

الشراكات الرامية إلى تحقيق أهداف الأولوية الأولى من البرنامج الوطني للعمل اللائق 15

الأولوية الثانية: الحماية 16

التحليل السياقي 16

ملخّص عن نظرية التغيير: الأولوية الثانية 19

النتائج 20

الأعمال المقترحة لتحقيق النتيجة 2-1 20

الأعمال المقترحة لتحقيق النتيجة 2-2 22

الشراكات من أجل تحقيق الأهداف في إطار الأولوية الثانية من البرنامج الوطني للعمل اللائق 23

الأولوية الثالثة: الحوكمة 24

التحليل السياقي 24

ملخّص عن نظرية التغيير: الأولوية الثالثة 26

النتائج 26

الأعمال المقترحة لتحقيق النتيجة 3-1 27

الأعمال المقترحة لتحقيق النتيجة 3-2 28

الشراكات من أجل تحقيق الأهداف في إطار الأولوية الثالثة من البرنامج الوطني للعمل اللائق 29

الملحق الأول: الإدارة والتنفيذ والرصد والتقارير والتقييم 30

الملحق الثاني: المخاطر والافتراضات 31

الملحق الثالث: خطة التمويل 33

الملحق الرابع: خطة المناصرة والتواصل 33

المراجع 35

مقدمة

يمثل البرنامج الوطني للعمل اللائق في العراق 2019-2023 التزاماً مشتركاً للحكومة العراقية ومنظمات العمال وأصحاب العمل ومنظمة العمل الدولية بتعزيز العمل اللائق. ولدى منظمة العمل الدولية برنامج تعاوني عريق مع هيئاتها الثلاثية المكوّنة لها في العراق يرقى إلى عام 1995. ويمثل البرنامج الوطني للعمل اللائق 2019-2023 إعادة المشاركة الشاملة للمنظمة في العراق، وهو يؤسّس لالتزام جميع الشركاء الراسخ بإدراج العمل اللائق في صميم عمليات التعافي والإصلاح في البلاد، محدّداً ثلاثة مجالات ذات أولوية قصوى ولاتخاذ الاجراءات بشأنها:

1) فرص العمل: ضمان أن تخلق تنمية القطاع الخاص فرص عمل جديدة تشتد الحاجة إليها في البلاد.
2) الحماية: الحد من الضعف بتوسيع وتعزيز الحماية الاجتماعية وإيجاد إطار فعال يعالج عمل الأطفال.
3) الحوكمة: دعم سوق العمل لتطبيق المبادئ والحقوق الأساسية في العمل بتحسين آليات الحوار الاجتماعي.

من خلال البرنامج الوطني للعمل اللائق، تتعاون منظمة العمل الدولية وبشكل وثيق مع الحكومة العراقية، ومنها حكومة إقليم كردستان والشركاء الاجتماعيين العراقيين، لمعالجة أزمة فرص العمل التي تواجهها البلاد.

واتباع المنظمة المنهجية في العراق لوضع «جيل جديد» من البرامج الوطنية للعمل اللائق الساعية إلى تعزيز الشراكات بغية إحداث تغيير حقيقي ومواكبة الأهداف الإنمائية الوطنية والدولية. وتعتمد الأعمال والنتائج المحددة في البرنامج الوطني للعمل اللائق على نظريات جلية عن التغييرات وُضعت بالاشتراك مع الهيئات الثلاثية المكونة للمنظمة في العراق.

بدأ تطوير البرنامج القطري للعمل اللائق في العراق (2019-2023) بالتزامن مع تجربة أداة تشخيص قابلية منظمة العمل الدولية. وتمّ من خلال هذه الأداة، إجراء تقييم سريع لاكتساب نظرة ثاقبة حول استعداد البلد لجهة تنفيذ ورصد وتقييم احتياجات أهداف التنمية المستدامة والهيئات المكونة بالإضافة إلى الثغرات المتعلقة بالرصد والتقييم المتعلق بأهداف التنمية المستدامة. وتمّ أخذ نتائج هذا التقييم في الإعتبار عند تطوير برنامج العمل اللائق في العراق (2019-2023) كجزء من استراتيجية لتحسين القدرة الوطنية على رصد التقدم المحرز وتحقيق أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها. وعلى وجه التحديد، تستند أولويات البرنامج إلى الأولويات الوطنية الواردة في رؤية العراق 2030، وخطة التنمية الوطنية 2018-2022، والأولويات المحددة في إطار إعادة الإعمار 2018-2027، وخطة تطوير القطاع الخاص 2014-2030، واستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق 2018-2022.

والعمل على تصميم البرنامج بشكل هادف لإدماجه في أرضية العمل المشترك ضمن، إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية 2020-2024 الذي سيوجه أعمال وأولويات كامل أسرة الأمم المتحدة في العراق. هذا وتعدّ خطة التنمية المستدامة للعام 2030، مع التزامها بجدول أعمال حقوق الإنسان ومبدأ البرمجة الأساسي بعدم التخلي عن أي فرد، عنصراً أساسياً في البرنامج القطري للعمل اللائق في العراق (2019-2023).

إطار تنمية العراق

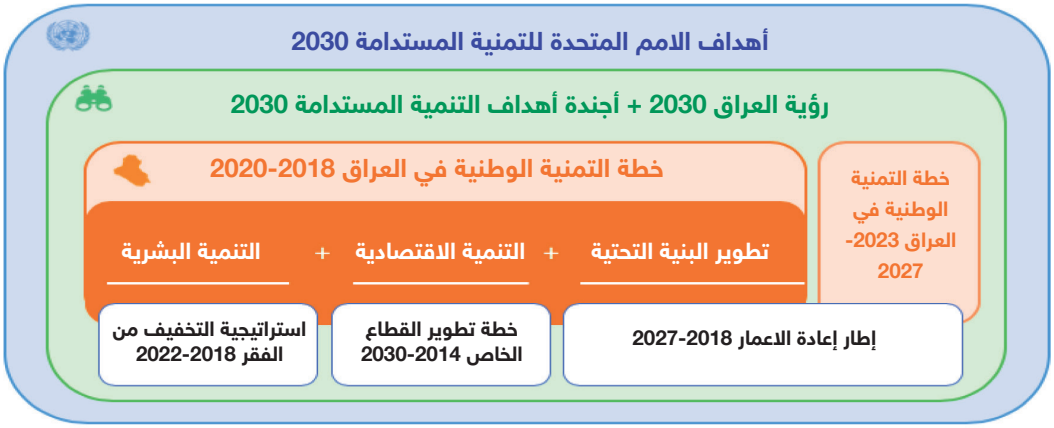

السياق الوطني

بلد ذو دخل متوسط أعلى مع تفشي الفقر

يصنَّف العراق كدولة ذات دخل متوسط أعلى، لكنّ تفشي العنف والصراع منذ عام 2014 وما رافقهما من انكماش في الاقتصاد الكلي مما عرض سبل العيش للخطر وزاد من نسبة الفقر وساهم في إضعاف المواطنين. فقد ارتفع معدل الفقر من 18.9% عام 2012 إلى نحو 22.5% في 2014 (البنك الدولي، 2018د). وأفاد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (2018) بأن عدد سكان العراق المحتاجين إلى مساعدة إنسانية بلغ 6.7 مليون نسمة في أيلول/سبتمبر 2018 منها 3.3 مليون امرأة. ويشير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (مؤشّر التنمية البشرية 2018) إلى أنّ 31.6% من القوى العاملة العراقية هم «عمال فقراء»، أي لا يتجاوز دخلهم اليومي 3.10 دولار.

كما أسفر العنف الذي طال أمده والنزاع مع تنظيم داعش عن زيادة عدد النازحين، ما ضاعف وطأة موجات النزوح السابقة الناجمة عن الصراعات في العقود الماضية. ففي عام 2018، كان زهاء 2 مليون عراقي نازحين. ويستضيف العراق أيضاً قرابة 250 ألف لاجئ سوري (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2018).

آفاق اقتصادية تتحسن تدريجياً، لكن مع استمرار الاعتماد على النفط

إن الآفاق الاقتصادية للعراق آخذة بالتحسن تدريجياً بعد الضغوط الاقتصادية الكبيرة التي شهدها على مرّ السنوات الثلاث الماضية. غير أن إقليم كردستان العراق يعاني من أزمة مالية منذ عام 2014. فتدني أسعار النفط وتكاليف قتال داعش وإيواء النازحين أفضت إلى تراكم ديون هائلة على حكومة الإقليم. ولما كانت الواردات النفطية تشكل 86% من الإيرادات الوطنية في عام 2017 (البنك الدولي 2018ب، ووزارة التخطيط 2018)، لا يزال النمو يعتمد على أداء القطاع النفطي. وارتفاع أسعار النفط يسهم في خلق مساحة مالية أكبر للعراق لتمويل إعادة الإعمار على حساب تقليل الحوافز الفورية لتنويع الاقتصاد.

يُرجَّح أن يظلّ التعافي بعد الصراع القوة الدافعة للاقتصاد غير النفطي في السنوات المقبلة. وتشير تقديرات البنك الدولي (2018ج) إلى أن احتياجات إعادة الإعمار تبلغ 88 مليار دولار. ويُتوقع أن تتحسن الآفاق تحسناً ملحوظاً جراء ارتفاع أسعار النفط وتحسّن الوضع الأمني. كما يُتوقع أن يزداد نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 6.2% في عام 2019 بفضل ازدياد إنتاج النفط بعد أن انخفض إلى 1.9% في عام 2018 (البنك الدولي، 2018ب). وبينما يمثّل الاقتصاد النفطي أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي، فإنّه لا يوظف سوى زهاء 1% من اليد العاملة، وصلاته بالأعمال غير النفطية محدودة (البنك الدولي، 2018ب). وعلى الرّغم من مبادرات الإصلاح، لا يزال الاقتصاد يعتمد وبشدة على عائدات النفط التي – دون حدوث تنمية كبيرة للقطاع الخاص – تواصل تمويل القطاع العام الذي يعاني من تدني مستويات الإنتاجية (البنك الدولي، 2018ب).

دولة فدرالية تتجه نحو اللامركزية والحكم الرشيد

يتميّز العراق بتنوّعه العرقي والديني وتنوع مناطقه. وتضم البلاد 18 محافظة تديرها الحكومة الفدرالية بالإضافة إلى إقليم كردستان العراق الذي يتألف من ثلاث محافظات تديرها حكومة الإقليم. أمّا البرنامج الوطني للعمل اللائق فيشمل العراق بأكمله، مع مراعاة خصوصيات كل منطقة في تخطيطه وتنفيذه. لذا، ما لم يُذكر خلاف ذلك، فإنّ الإشارة إلى العراق في هذه الوثيقة تشمل إقليم كردستان والمناطق المدارة فدرالياً.

ينص دستور عام 2005 على دولة فدرالية. وقد أقرّ البرلمان العراقي في عام 2008 قانون سلطات المحافظات – عُدِّل عام 2018 – لنقل مهام ستّ وزارات إلى المحافظات، إذ بات الآن كثير من الوظائف غير مركزي. فوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، على سبيل المثال، أنشأت مديريات للعمل والمساعدة الاجتماعية في كل محافظة. وتتبع هذه المديريات المحافظات وتنسيق فنياً مع الوزارة. ومع ذلك، وفي غياب القدرة والتنسيق والتوزيع الواضح للمسؤوليات، يشكّل وضع برنامج اللامركزية عاملاً سياقياً مهماً في إعداد خطط منظمة العمل الدولية. ولا يزال الحكم الرشيد يمثل تحدياً رئيسياً للعراق، إذ إنّ خطة التنمية الوطنية 2018 2022- تشير إلى ضرورة تحسين «درجة النزاهة والشفافية والحد من الفساد الإداري والمالي».

الأولوية الأولى: فرص العمل

الأولوية الأولى: خلق فرص العمل وتطوير القطاع الخاص

باختصار:

يواجه العراق أزمة في فرص العمل. فعقب سنوات من النزاع، تسجّل البلاد إحدى أدنى نسب فرص العمل إلى عدد السكان في المنطقة. ويرتفع معدّل البطالة خصوصاً بين النساء والشباب والنازحين. ويشكل تدني النمو في القطاع الخاص عائقاً رئيسياً أمام خلق فرص عمل على نطاق واسع. وما يزيد الطين بلة هو نظام التدريب المهني الذي ينبغي إصلاحه. كما أن غياب البيانات الشاملة والحديثة عن سوق العمل يعيق عملية رسم السياسات

يشكل خلق فرص العمل عاملاً مهماً في تنمية العراق، ويجب أن يغدو القطاع الخاص مصدراً لها. ويتمثل تفويض منظمة العمل الدولية في تحقيق العمل اللائق للجميع: في القطاعين العام والخاص. وستعمل منظمة العمل الدولية مع شركائها كي تكفل أن تؤمن جهود إعادة الإعمار فرص عمل لائقة وطويلة الأجل ومدرَّة للدخل، ومنه لأضعف الفئات. ويسهم الدعم الموجّه لرواد الأعمال والمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في تحقيق نمو اقتصادي غني بفرص العمل. كما تساعد السياسات الفعالة القائمة على الأدلة في خلق فرص عمل مستدامة

التحليل السياقي

العراق يواجه أزمةً على صعيد فرص العمل

يسجّل العراق إحدى أدنى نسب فرص العمل إلى عدد السكان في المنطقة، حتى في صفوف الرجال. وتشير التقديرات إلى أن أزمة عام 2014 أسفرت عن فقدان 800 ألف فرصة عمل، وأن مشاركة القوى العاملة تبلغ 49% في محافظات العراق المدارة فدرالياً (منظمة العمل الدولية، 2017) و40% في إقليم كردستان (هيئة إحصاء إقليم كردستان، 2018). ومشاركة المرأة في القوى العاملة في البلاد متدنية بشكل خاص إذ تبلغ نحو 20% (منظمة العمل الدولية، 2017).

ويبلغ عدد العاطلين عن العمل في العراق 2.5 مليون نسمة من أصل إجمالي السكان في سنّ العمل الذي يقدَّر بنحو 20 مليون نسمة (البنك الدولي، 2018). وقد ارتفع معدّل البطالة في إقليم كردستان خصوصاً من 6.5% قبل النزاع

مع داعش إلى 14% عام 2016، ويعود ذلك في جزء كبير منه إلى تدفق النازحين واللاجئين (البنك الدولي، 2018 د). كما أن قرابة ربع السكان في سن العمل لا يعملون بشكل كامل – أي إما أنهم عاطلون عن العمل أو يعانون من بطالة مقنَّعة (البنك الدولي، 2018 ب). والعراقيات اللائي يشاركن في سوق العمل أكثر عرضة للبطالة أو العمالة الناقصة أو العمل بدوام جزئي (البنك الدولي، 2018).

يؤكد العراق على أن سكانه من أكثر سكان العالم شباباً. فنحو 60% من العراقيين هم دون سن 25 عاماً، ويُتوقع أن يزيد عدد السكان في سن العمل بنسبة 54% (من 20 مليون في 2015 إلى 32 مليون بحلول عام 2030) (البنك الدولي، 2018). ومع هذه الوفرة في الموارد البشرية يبرز تحدي خلق عددٍ كافٍ من فرص العمل اللائقة والمنتجة. كما أن عواقب أزمة فرص العمل ليست اقتصادية فحسب. فالسِلم والتماسك المستقبليان يعتمدان أيضاً على إعادة تأسيس عقد اجتماعي يستطيع بموجبه العراقيون إعالة أنفسهم من خلال العمل المربح. من هنا، فإن آفاق خلق فرص العمل هي الاختبار الحقيقي للتقدم المُحرز في هذا العقد الاجتماعي.

الشباب والنساء هم الأكثر عرضة للبطالة

بالمقارنة مع معدل البطالة الوطني البالغ 16%، يصل معدل بطالة الشباب إلى 36% (البنك الدولي، 2018). فقد انخفض معدل مشاركة الشباب (15-24 سنة) من 52.5% إلى 34% منذ عام 2014 (البنك الدولي 2018أ، ومنظمة العمل الدولية 2017). وتُقدّر نسبة مشاركة الشباب في العمالة الناقصة – تُعرّف بأنها العمل لأقلّ من 35 ساعة في الأسبوع – بنحو 28% (وزارة التخطيط، 2018). وتدني التحصيل العلمي للشباب يَحول دون مشاركتهم في أعمال إنتاجية. فمن بين سبعة ملايين شابات وشاب عراقي، هناك أكثر من 3.4 مليون شاب خارج مقاعد المدرسة. وفي حين تصل نسبة الشباب (15-29 سنة) الأميين أو شبه المتعلمين إلى زهاء 33%، فإن 33% من الشباب أكملوا تعليمهم الابتدائي، و28% أتموا المرحلة الإعدادية أو الثانوية، و7% فقط أنهوا التعليم ما بعد الثانوي (البنك الدولي، 2017). ونتيجةً لذلك، يفتقر كثير من الشباب إلى المهارات اللازمة للعثور على عمل في اقتصاد هشّ عقب مرحلة الصراع.

الشكل الأول: معدلات البطالة في العراق (%)، 2016

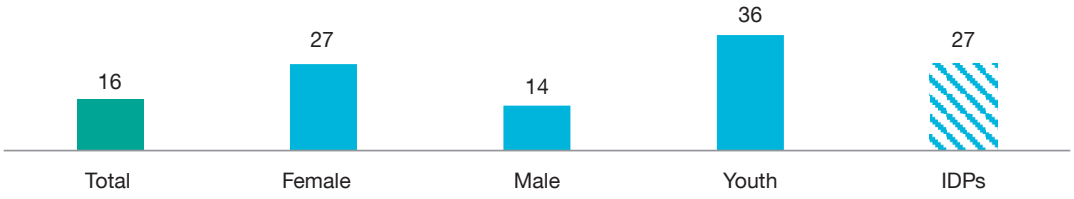

المصدر: البنك الدولي، 2018

مشاركة المرأة في القوى العاملة بالعراق متدنية وتُقدّر بنحو 20% (منظمة العمل الدولية، 2017). فالمشارِكات في سوق العمل هنّ على الأرجح إمّا عاطلات عن العمل أو يعملن عمالة ناقصة أو في وظائف بدوام جزئي (البنك الدولي، 2018). ويبدو أنّ الشابات خصوصاً يواجهن تحديات في العثور على عمل. ففي عام 2016، بلغ معدّل الشابات العاطلات عن العمل 65% مقابل 32% لدى الشبان (البنك الدولي، 2018). أمّا في إقليم كردستان، فقد وصل معدل بطالة الشابات بعمر 15-24% إلى 69% (البنك الدولي، 2018ب).

وعلى الرغم من إمكانية ملاحظة حدوث تحول تدريجي، تواجه المرأة العراقية قيوداً تعرقل حصولها على عمل. وغالباً ما تعمل المرأة متدنية التحصيل العلمي والمهارات لحسابها الخاص أو في القطاع الخاص. وعادةً ما تكون هذه الوظائف غير منظمة ومتدنية الأجور وتفتقر إلى المعونات كالتأمين الصحي أو إجازة الأمومة أو المعاش التقاعدي أو الحماية القانونية الفعالة. وقد زادت مشاركة المرأة في القطاع الزراعي من 30 إلى 50% بين عامي 1980 و2010 (البنك الدولي، 2017). وعلى غرار سائر دول المنطقة، يعمل كثير من النساء في القطاع العام رغم أن قلة منهنّ يشغلن مناصب عليا أو يشاركن في اتخاذ القرار (البنك الدولي، 2018). ومن العوامل التي تسهم في تفضيل النساء العمل في القطاع العام، ولا سيّما لذوات التحصيل العلمي العالي، المعونات الأفضل، ومنها حماية الأمومة والأمن الوظيفي.

الحصول على فرص عمل ملائمة يشكل أهمية قصوى للنازحين

تأثّر النازحون بعدة أزمات. فهم فقدوا كثيراً من ثرواتهم بفعل تدمير الأصول، وعانوا من ارتفاع معدلات الوفاة والمرض والإصابة في أسرهم، وواجهوا فقدان الوظائف أو الأعمال التجارية. كما فقد بعض النازحين إمكانية الاستفادة من نظام التوزيع العام. وفي حين أنّ 80% من النازحين و63% من العائدين يرون أن الحصول على عمل واحد من أهم ثلاث احتياجات لهم (المنظمة الدولية للهجرة، 2017أ)، يصعب الحصول على بيانات موثوقة عن توظيف النازحين. لكنّ بعض المصادر يشير إلى أنّ غالبية النازحين عاطلون عن العمل وتصل نسبهم إلى 95% في نينوى والقادسية وأربيل والأنبار وميسان (المنظمة الدولية للهجرة، 2017أ).

شكل ما أنفقه النازحون من وقت خارج سوق العمل المنظم حواجز أمام حصولهم على عمل. فهم لا يستخدمون مهاراتهم، وباتت مؤهلاتهم قديمة. وقد نزح 87% من النازحين إلى مدن أخرى حتى لو كانوا قد قدموا من الريف، مّا يمثل تحدياً خاصة للعمال الزراعيين جراء عدم وجود فرص عمل لهم في المدينة أو لعدم إمكانية عودتهم إلى أراضيهم وماشيتهم ومخزونهم أو بسبب تضرّرها (المنظمة الدولية للهجرة، 2017).

تشكّل محدودية نمو القطاع الخاص عائقاً مباشراً أمام خلق فرص عمل على نطاق واسع

أقرت استراتيجية تطوير القطاع الخاص 2014-2030 بالحاجة إلى تطوير القطاع الخاص لمواجهة أزمة فرص العمل. وهي تسعى إلى تحفيز النمو وخلق فرص عمل بتنويع القطاع الخاص وتشجيع الاستثمارات. وتتوخى خطة التنمية الوطنية 2018-2022 أيضاً زيادة حصة رأس المال الخاص بحلول عام 2022، لكنها ترجح استمرار الدور الكبير للاستثمارات العامة الذي لا يقتصر على قطاع النفط.

ومع ذلك، يبقى القطاع الخاص صغيراً نسبياً وغير منظَّم إلى حد كبير، وهو لا يستغل حالياً طاقاته كاملة لإدرار الدخل وتوليد فرص عمل. ويرجح البنك الدولي (2017 و2018) بأنّ زهاء ثلثي عمال العراق يعملون في وظائف غير منظمة تفتقر إلى أي حماية قانونية أو إلى استحقاقات الضمان الاجتماعي، وهو ما يحدث بشكل خاص في المنشآت غير المنظمة. كما أن السنوات الطويلة من الصراع والاضطرابات قضت على المبادرة الريادية لكثير من العراقيين. وضعف بيئة الأعمال التجارية والنظام المالي وغياب خدمات الدعم ذات الصلة وعدم وجود اقتصاد متنوع وتنافسي يصعب مهمة تأسيس منشآت صغرى وصغيرة ومتوسطة وتوسيعها. وتكافح الشركات المحلية كي تغدو قادرة على المنافسة في الأسواق الوطنية والدولية. كما أن وفرة الواردات الرخيصة إلى جانب تدني مستويات الاستثمار أعاقا تطوير الأعمال المحلية الناشئة.

نضوب رأس المال البشري ذي المهارات الفنية والمهنية العملية

ستعزز إعادة الإعمار والتعافي الطلب على المهارات ذات الصلة – في المرافق الأساسية والبنية التحتية والبناء والنقل – ويُرجح أن تنمو مع زيادة سرعة إعادة الإعمار وتوسعه. ومع ذلك، لا تزال هذه الفرص بعيدة عن متناول كثير من الشباب العراقيين الذين يفتقرون إلى التدريب الأساسي. ففي حين أنّ السياسات والاستثمارات طويلة الأجل ضرورية حالياً، ثمة أيضاً حاجة إلى طرق تلبي الحاجة الملحة إلى تدريب العراقيين غير المهرة على المدى القصير على مهارات سيزداد الطلب عليها أثناء فترة إعادة الإعمار وما بعدها. ولا بدّ من تحسين جودة وصلة نظام التعليم والتدريب الفني والمهني ومدى تلبيته لاحتياجات سوق العمل بما في ذلك الشركاء الإجتماعيين وتغييره ليغدو القوة الدافعة للنمو الاقتصادي في العراق وزيادة فرص العمل وتحسين التماسك الاجتماعي.

توظيف غير العراقيين

تشير التقديرات إلى وجود زهاء 200 ألف عامل غير عراقي في العراق، بالإضافة إلى نحو 250 ألف لاجئ سوري يقيم معظمهم في إقليم كردستان العراق. وقرابة 140 ألف عامل مهاجر هم في وضع غير قانوني، إذ دخل معظمهم البلاد عبر ممارسات استقدام استغلالية. وقد حددت اللوائح الوطنية معايير «المحتوى المحلي» في الاستثمار الخارجي. فبموجب قانون الاستثمار الوطني المعدل لعام 2015، يمكن توظيف عمال أجانب في مشاريع استثمارية، عند الاقتضاء، بعد منح الأولوية للعمال العراقيين. وينص نظام الاستثمار الوطني رقم 2 لعام 2009 على ضرورة أن يكون 50% على الأقل من عمال المشاريع الاستثمارية مواطنين عراقيين.

ملخّص عن نظرية التغيير: الأولوية الأولى

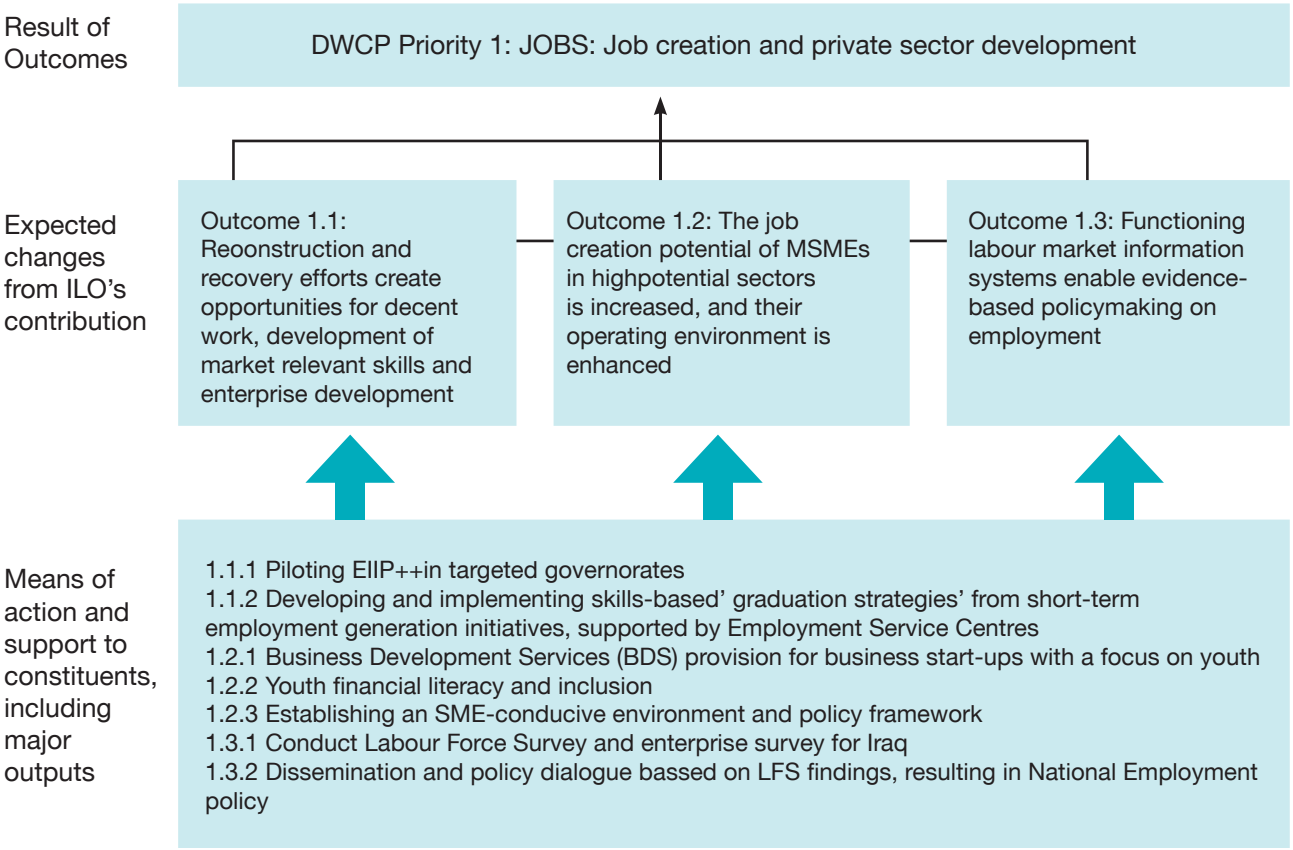

تماشياً مع الاستراتيجية المشتركة لفريق الأمم المتحدة القُطري/فريق البنك الدولي المعني بفرص العمل وسبل المعيشة، تُحدد الأولوية الأولى للبرنامج الوطني للعمل اللائق في العراق دور منظمة العمل الدولية وفق ثلاثة مستويات لمسارات التغيير في آفاق زمنية متباينة:

1) مشاريع فرص العمل الطارئة قصيرة الأجل: التركيز على دور المنظمة في تعزيز منهجيات إعادة الإعمار والتأهيل الغنية بفرص العمل (المشاريع الاستثمارية الغنية بفرص العمل) مع المساهمة في تطوير المهارات ذات الصلة بالسوق، ومنها ريادة الأعمال (النتيجة 1-1).

2) الانتعاش الاقتصادي المحلي متوسط الأجل: التركيز على تنمية المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة لتحفيز نمو القطاع الخاص بغية خلق فرص عمل جديدة والمحافظة عليها واستراتيجيات الانتقال من فرص العمل الطارئة قصيرة المدى (النتيجة 1-2).

3) خلق فرص عمل على المدى الطويل والنمو الاقتصادي الشامل: التركيز على تقديم منظمة العمل الدولية المساعدة لوضع قاعدة الأدلة اللازمة لإثراء عملية إعداد سياسة استخدام وطنية متسقة واستشرافية (النتيجة 1-3)

النتائج

النتيجة 1-1: جهود إعادة الإعمار والإنعاش تخلق فرصاً للعمل اللائق وتطوير المهارات ذات الصلة بالسوق وتطوير المنشآت

المؤشر 1-1-1: زيادة عدد فرص كسب الرزق في المناطق المستهدفة (خصوصاً في صفوف النازحين والنساء والشباب)

المؤشر 1-1-2: زيادة عدد العمال المهرة لتلبية طلب السوق الناتج عن استثمارات إعادة الإعمار (خاصة النازحين والنساء والشباب)

المؤشر 1-1-3: زيادة عدد العمال (ولا سيما النازحون والنساء والشباب) المستفيدين من فرص العمل المستدامة في المناطق المستهدفة

التوافق مع أهداف التنمية المستدامة						
	1-1 القضاء على الفقر المدقع 1-2 الحد من الفقر	2-3 فرص العمل الريفية	4-3 المساواة في الحصول على التعليم والتدريب الفني والمهني 4-4 المهارات ذات الصلة بفرص العمل 4-5 الفروق بين الجنسين في الحصول على التعليم والتدريب الفني والمهني	8-2 التركيز على قطاعات غنية بفرص العمل 8-3 سياسات تدعم الوظائف اللائقة 8-5 العمالة الكاملة والمنتجة 8-6 الأفراد خارج العمل أو التعليم أو التدريب 8-8 حماية حقوق العمال	9-2 فرص العمل الصناعية	10-3 ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه عدم المساواة في النتائج
التوافق مع أولويات التنمية الوطنية	**خطة التنمية الوطنية 2018-2022** • هدف القوى العاملة 1 (البطالة) • هدف القطاع الخاص 3 (تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة) • هدف إعادة الإعمار والتنمية 2 (البنية التحتية) • هدفا الحد من الفقر 1 (الدخل المستدام)، و6 (النازحون والعائدون) • هدفا التعليم والتعلّم 1 (الالتحاق)، و6 (التدريب المهني) • هدف المرأة 2 (التمكين الاقتصادي) **استراتيجية تطوير القطاع الخاص 2014-2030** **الإطار الوطني لإعادة الإعمار 2018-2027** **الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم والتدريب المهني والتقني 2014-2023**					

الأعمال المقترحة لتحقيق النتيجة 1-1

مع تحول العراق من التعافي المبكر إلى إعادة الإعمار، لا بد من منح الأولوية ليس لإيجاد فرص مدرة للدخل تستهدف سبل العيش المباشرة فحسب، بل ولخلق فرص عمل لائقة ومستدامة أيضاً. ويجب زيادة الاستثمارات في أعمال إعادة الإعمار والتأهيل بغية تحفيز خلق فرص عمل لائقة وتطوير المهارات ذات الصلة بالسوق، ومنها مهارات ريادة الأعمال، بما يكفل المحافظة على سبل العيش بعد مرحلة إعادة الإعمار الفورية.

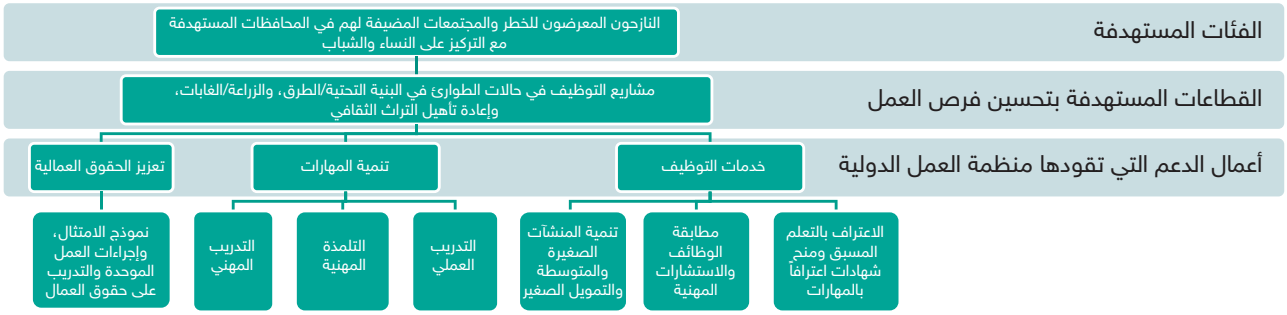

تتّسق هذه المنهجية مع المبررات العامة لعودة منظمة العمل الدولية إلى العراق بتنفيذ أعمال عملية تركز على أماكن العمل. وعلى وجه الخصوص، تركز الأعمال الأولية لتطوير المهارات على منهجية «متكاملة»، واختبار وتحسين المنهجيات العملية قبل تعزيز ودعم الحوار حول السياسات على المستوى الوطني. ولا بدّ من اعتماد منهجيات عملية تلبية للحاجة الملحة لتزويد العراقيين غير المهرة بتدريب قصير على مهارات ستغدو مطلوبة بشكل كبير أثناء فترة إعادة الإعمار وما بعدها. ويمكن لمنظمة العمل الدولية هنا المساعدة في سد هذه الفجوة بإدراج تطوير المهارات المطلوبة، ومنها ريادة الأعمال، في برامج إعادة الإعمار الغنية بفرص العمل، بما فيها باتباع طرق تدريب قائمة على الكفاءة.

1-1-1 اختبار البرامج الاستثمارية الغنية بفرص العمل في المحافظات المستهدفة

توفر منهجية منظمة العمل الدولية القائمة على البرنامج الاستثماري الغني بفرص العمل إطاراً قيّماً يركّز على رؤية أكثر تكاملاً وأطول أجلاً لفرص العمل، تسعى إلى تنشيط أسواق العمل المحلية والحفاظ على فرص العمل الجيدة وفرص تنمية المهارات خارج إطار الجدول الزمني للمشاريع المحددة في الجدول الزمني. وبرنامج الاستثمار الغني بفرص العمل يتضمن باقة من الأعمال بدءاً من خلق فرص عمل فورية ولائقة وانتهاءً بمسارات تأمين سبل عيش مستدامة تدريجياً.
وهو نقطة دخول أساسية للمنظمة لدعم إيجاد فرص عمل فورية مع المساعدة في تطوير مهارات العمال وتعزيز المنشآت الصغيرة وتنظيمها ودعم الأنظمة الوطنية للتدريب المهني ومنح الشهادات. وتقوم المنظمة بذلك بربط مشاريع البرنامج على المستوى المحلي بمشاريع تعزز قابلية التوظيف على المديَين المتوسط والطويل، بحيث تتضمن خلق فرص عمل مستدامة تدريجياً بتطوير المنشآت وخدمات التوظيف الوطنية بما في ذلك مراكز الإرشاد المهني والبحث عن وظيفة عبر الإنترنت، وبرامج التدريب على المهارات والإعتراف بدور التعلّم المسبق ومنح الشهادات.

تنفذ منظمة العمل الدولية بتنسيق وثيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى منهجيات برنامج الاستثمار الغني بفرص العمل في مشاريع في عدد محدد من المحافظات التي تقتضي اهتماماً خاصاً في جهود إعادة الإعمار، ومنها ما حددته الحكومة المركزية وإقليم كردستان، بغية إدماج المنهجية الغنية بفرص العمل ونموذج الامتثال الداعم لمبادئ العمل اللائق للنازحين واللاجئين والعائدين والمجتمعات المضيفة. وسيستند استهداف المناطق والقطاعات إلى دراسة مشروعات إيجاد فرص العمل التي تنفّذها الوكالات المختلفة في المناطق التي يواجه فيها النازحون أكبر التحديات على صعيد تأمين سبل العيش. وستُحدَّد تحديات الامتثال للعمل اللائق بتقييم الامتثال في قطاعي البناء والزراعة وفي مجالات عمل الأطفال والعمل الجبري والصحة والسلامة المهنية، عدم التمييز وتكافؤ الفرص والحماية الاجتماعية والأمن الاجتماعي والمساومة الجماعية والأجور وساعات العمل والعقود.

2-1-1 تنفيذ استراتيجيات للتدريب على المهارات والانتقال من مبادرات خلق فرص العمل قصيرة الأجل بدعم من مراكز خدمات التوظيف

إن سر نجاح تحقيق أثر طويل الأجل لأعمال خلق فرص العمل في مرحلة الإنعاش وإعادة الإعمار يكمن في تحديد وتنفيذ استراتيجيات لتدريب المشاركين بغية تمكينهم من الحصول على فرص عمل تتعدّى الإطار الزمني للمشروع. ويشمل ذلك التركيز على تطوير المهارات ذات الصلة ببرامج التوظيف العاجلة وبفرص در الدخل على المدى الطويل، وتوفير خدمات مطابقة الوظائف وخدمات التوظيف المصممة حسب احتياجات الفئات الضعيفة والتي سوف تشمل النساء والنازحين الضعفاء، وتوفير تدريب على ريادة الأعمال، وإنشاء روابط مع مقدمي الخدمات المالية الواردة في النتيجة 2-1.

وتقيِّم منظمة العمل الدولية احتياجات خدمات التوظيف مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للنازحين واللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم والعاملات، وكذلك توفير خدمات التوظيف الحالية. وفي ضوء هذا التقييم، توسع المنظمة نطاق خدمات التوظيف العامة والخاصة الحالية لتشمل الفئات الضعيفة من خلال برامج تجريبية محددة. تصمّم المنظمة أيضاً منهجية مدفوعة بالطلب للتدريب العملي والتدريب المهني والاعتراف بالتعلم المسبق بما يسهم في تحسين الظروف المعيشية للفقراء وأضعف الشباب والنساء بتزويدهم بسبل عيش بديلة ومستدامة تشكّل الأساس لاستعادة الاستقرار والانتعاش الاقتصادي في العراق. كما تنفذ المنظمة هذه المنهجية في المشاريع المستهدفة.

وبدورها، تسهم هذه المنهجية في تنفيذ استراتيجية تطوير التعليم والتدريب المهني والتقني في العراق اعتماداً على المعايير الوطنية متى كان ذلك متاحاً. وتبني المنظمة أيضاً قدرات مقدمي التدريب على تنفيذ منهجية قائمة على الكفاءة في التدريب والاختبار. وكلما كان ذلك ممكناً، ستكون الشهادات المقدمة من مقدمي التدريب شهادات وطنية. وسيُصمَّم التدريب العملي مع مراعاة الممارسات الجيدة الواردة في مجموعة الأدوات العالمية للمنظمة بشأن التلمذة الصناعية.

النتيجة 1-2: زيادة قدرة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على خلق فرص عمل في القطاعات ذات الإمكانات المرتفعة، وتعزيز بيئة عملها

المؤشر 1-2-1: بناء وتفعيل قدرة مقدمي خدمات تطوير الأعمال العراقيين مع التركيز على الشباب

المؤشر 1-2-2: تعزيز فرص حصول الشباب العراقي على التمويل من خلال محو أميتهم المالية وإدماجهم

المؤشر 1-2-3: تفعيل استراتيجية القطاع الخاص مع بناء قدرات الشركاء الاجتماعيين العراقيين المعنيين، وتعزيز جمع بيانات عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وصياغة تشريعات مواتية لهذه المنشآت

التوافق مع أهداف التنمية المستدامة

1 NO POVERTY	4 QUALITY EDUCATION	8 DECENT WORK AND ECONOMIC GROWTH	9 INDUSTRY, INNOVATION AND INFRASTRUCTURE	10 REDUCED INEQUALITIES
1-1 القضاء على الفقر المدقع 1-2 الحد من الفقر 1-3 أنظمة الحماية الاجتماعية 1-4 الحصول على الخدمات المالية	4-3 المساواة في الحصول على التعليم والتدريب المهني والفني 4-4 المهارات ذات الصلة بفرص العمل 4-5 الفروق بين الجنسين في الحصول على التعليم والتدريب المهني والفني	8-2 التركيز على القطاعات الغنية بفرص العمل 8-5 العمالة الكاملة والمنتجة 8-6 الأفراد خارج العمل أو التعليم أو التدريب 8-8 حماية حقوق العمال 8-10 الحصول على الخدمات المالية	9-2 فرص العمل الصناعية 9-3 الحصول على الخدمات المالية وتكامل سلسلة القيمة	10-3 ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه عدم المساواة في النتائج

التوافق مع أولويات التنمية الوطنية

خطة التنمية الوطنية 2018-2022

- أهداف السياسة التجارية 1 (القدرة التنافسية)، و4 (الإنتاج الوطني) و6 (الإنتاج الزراعي والصناعي)
- هدف القوى العاملة 1 (البطالة)
- أهداف القطاع الخاص 1 (مساهمة القطاع الخاص)، و2 (بيئة الأعمال والاستثمارات)، و3 (تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة)
- هدف إعادة الإعمار والتنمية 3 (النشاط الاقتصادي القطاعي)
- هدفا المرأة 2 (التمكين الاقتصادي) و5 (المشاركة في القطاع الخاص)

استراتيجية تطوير القطاع الخاص 2014-2030
الإطار الوطني لإعادة الإعمار 2018-2027

الأعمال المقترحة لتحقيق النتيجة 1-2

هناك إجماع بين الهيئات الثلاثية على الدور المحوري للقطاع الخاص في إنعاش الاقتصاد وتوفير فرص عمل لائقة للعراقيين. تحقيق هدفي خلق فرص عمل والتنمية الاقتصادية المحلية بتطوير المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في القطاعات الإنتاجية ذات الإمكانات المرتفعة، ومنه تعزيز الإطار السياسي والقانوني الذي يفضي إلى تطوير القطاع الخاص ويسمح بازدهار الأعمال التجارية الحالية والجديدة.

1-2-1 توفير خدمات تطوير الأعمال للشركات الناشئة مع التركيز على الشباب

يوجد حالياً نقص في الخدمات المالية وغيرها من خدمات تطوير الأعمال التي تلبي الاحتياجات المحددة للشركات الناشئة ورواد الأعمال العراقيين. ومن هنا، ستركز مساهمة منظمة العمل الدولية بالتشاور مع الشركاء الإجتماعيين على تطوير وتقديم منتجات مالية مصممة خصيصاً للشركات الناشئة والمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ومنها ببناء قدرات الشركاء الرئيسيين من مؤسسات وصناديق حالية تكافح للتواصل مع هذه الشركات والمنشآت. ومن الممكن دراسة إمكانية إعطاء قروض ومِنح لرواد الأعمال الشباب بهدف الحد من القيود المتعلقة بالضمانات والتي تعيق تأسيس أعمالهم، ويتبع ذلك استمرار التدريب والدعم في مجال ريادة الأعمال ومحو الأمية المالية بما يكفل نضج الشركات الناشئة وقدرتها على المنافسة في السوق المحلية.

2-2-1 المنح المالية الخاصة بمحو الأمية للنساء والشباب وإدماجهم

تتقاطع الأهداف المتعلقة بالقطاع الخاص وتطوير المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة أيضاً مع التركيز على أضعف الفئات في العراق، بحيث يُصمَّم التدريب على ريادة الأعمال وتطوير الشركات والتوجيه بما يلبي احتياجات النساء والشباب المحرومين والنازحين، ومنه ما يتعلق بتعزيز الإدماج المالي وكذلك التمكين الاقتصادي للمرأة والتنقل. وتعزيز المنح المالية الخاصة بمحو الأمية والاندماج بهدف جعل العمل للحساب الخاص خياراً عملياً للمرأة تحديداً يسهم في التغلب على العوائق الهيكلية التي تواجهها المشارِكات في سوق العمل ودعم تمكينهن الاقتصادي.

يتكامل تركيز البرامج على الفئات المستضعفة أيضاً مع أهداف تحسين الحماية الاجتماعية في العراق في إطار الأولوية الثانية من هذا البرنامج. فمن خلال دعم تسجيل المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة الجديدة والحالية في برامج الضمان الاجتماعي كجزء من برامجها وبرامج وكالات أخرى تستهدف ريادة الأعمال، لن تسهم منظمة العمل الدولية في توفير فرص اقتصادية أكثر استقراراً واستدامة للفئات الضعيفة فحسب، بل وفي تحقيق أهداف تنظيم العمل العامة.

3-2-1 إيجاد بيئة مواتية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ووضع أطار السياسة

بالتوازي مع ذلك، تعمل منظمة العمل الدولية على مستوى السياسات لمساعدة شركائها الاجتماعيين ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والجهات المانحة في تهيئة بيئة مواتية لنمو غني بفرص العمل ولتطوير القطاع الخاص والمنشآت الصغيرة والمتوسطة تماشياً مع استراتيجية تطوير القطاع الخاص 2014-2030. ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، حماية المنتجات الوطنية، وتبسيط إجراءات التسجيل وتحفيز زيادة الإنتاج المحلي والابتكار والتوظيف. ومن أجل تحقيق طاقات المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة كي تعمل بمثابة وكلاء فعالين للتنظيم، تكفل المنظمة تكامل الاستراتيجيات التي تستهدف نمو القطاع الخاص وخلق فرص عمل نوعية مع الجهود المبذولة لتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي وتعزيزه، وبالتالي دعم قدرة تلك المنشآت على أن تغدو وكلاء التنظيم وزيادة جاذبية العمل في القطاع الخاص.

النتيجة 1-3: نُظم المعلومات المتعلقة بسوق العمل تسمح برسم سياسات استخدام قائمة على الأدلة

المؤشر 1-3-1: عدد مسوح المتابعة التي أجرتها المؤسسات الإحصائية
المؤشر 1-3-2: عدد الدراسات التخصصية التي أُجريت لإثراء رسم السياسات في مجالات محددة من أجندة العمل اللائق
المؤشر 1-3-3: إعداد سياسة الاستخدام الوطنية الجديدة في العراق، مع بناء قدرات أصحاب المصلحة الثلاثة

التوافق مع أهداف التنمية المستدامة			
	3-8 سياسات تدعم فرص العمل اللائقة 5-8 العمالة الكاملة والمنتجة 6-8 الأفراد خارج التعليم أو العمالة أو التدريب 8-8 حماية حقوق العمال	3-10 ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه عدم المساواة في النتائج وتعزيز التشريعات والسياسات المناسبة 4-10 سياسات الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق مزيد من المساواة تدريجياً	14-17 تماسك السياسات 18-17 توافر بيانات موثوقة ونوعية في حينها 19-17 دعم بناء القدرات الإحصائية
التوافق مع أولويات التنمية الوطنية	**خطة التنمية الوطنية 2018-2022** • هدفا القوى العاملة 2 (إطار تخطيط الموارد البشرية) و3 (النافذة الديمغرافية) **استراتيجية تطوير القطاع الخاص 2014-2030**		

الأعمال المقترحة لتحقيق النتيجة 1-3

ثمة إجماع واسع على أنّ غياب البيانات الدقيقة والحديثة عن سوق العمل يُضعف كثيراً فاعلية الجهات الفاعلة الوطنية والدولية في العراق. وبالنظر إلى الأهمية المطلقة لفرص العمل لأجندة التعافي، فإن هذا النقص في المعلومات كبير، ولكن تنفرد منظمة العمل الدولية بالقدرة على ملئه.

1-3-1 إجراء مسح للقوى العاملة ومسح للمنشآت في العراق

إن إجراء مسح وطني متكامل للقوى العاملة يشمل العراق بأسره سيسمح بتحديد الاحتياجات الرئيسية لسوق العمل وتيسير إعداد كل من المشاريع الفنية والابتكارات في مجال السياسات، ومنه وضع سياسة الاستخدام الوطنية. وبناءً على عينة من زهاء 14 ألف أسرة، سيغطي المسح الخصائص الرئيسية للقوى العاملة كالاستخدام والبطالة والعمالة الناقصة والاقتصاد غير المنظم حسب القطاع والعمل. وستغطي نتائج المسح العراق وتُقسم حسب القضاء ونوع المنطقة (مدينة/ريف). وبدمج تحليل جوانب معينة مثل حالة الهجرة أو نوع الجنس أو الإعاقة فضلاً عن التركيز على الشباب – ولا سيما من هم خارج العمل أو التعليم أو التدريب – يغدو المسح مهماً في سد النقص في المعلومات ذات الصلة التي تتخطّى برامج منظمة العمل الدولية الخاصة بالاستخدام. كما أنه بمجرد إجراء المسح الأولي وتعزيز قدرة المؤسسات الإحصائية في العراق، يمكن إضافة أقسام أخرى إلى المسح في المستقبل بغية توفير أفكار وإثراء عملية رسم السياسات المراعية للمنظور الجنساني المتعلقة بمجموعة من قضايا العمل اللائق المحددة كالدخل والأجور أو الحماية الاجتماعية أو عمل الأطفال.

وتشكّل ندرة المعلومات عن المنشآت تحدياً حقيقياً. ولذلك، تُستكمل نتائج مسح القوى العاملة بإجراء مسح للمنشآت بتعاون وثيق مع الهيئات الثلاثية بغية بناء كفاءاتها المؤسسية، وسد النقص في المعلومات عن جانب الطلب في سوق العمل، وتقديم أفكار حول احتياجات الشركات من المهارات في مختلف القطاعات والمناطق. وبالنّظر إلى حجم توظيف غير العراقيين، تجري دراسة إضافية عن أشكال وظروف توظيف العمال المهاجرين في العراق.

2-3-1 النشر والحوار حول السياسات بناءً على نتائج مسح القوى العاملة من أجل صياغة سياسة الاستخدام الوطنية

إن إجراء مسح للقوى العاملة بدعم من منظمة العمل الدولية لا يهدف إلى توفير معلومات لصناع السياسات فحسب، بل وإثراء جهود توفير فرص العمل التي تبذلها منظمة العمل الدولية وغيرها من الوكالات الدولية بتحديد مثلاً أنماط الاستخدام في القطاعات والمناطق وإلقاء الضوء على الاحتياجات المحددة للنساء والشباب والفئات الضعيفة، ومنها النازحون وذوو الاحتياجات الخاصة والعمال المهاجرون.

إن بيانات المسح مهمة خاصة لمنظمة العمل الدولية في دعم وضع سياسة الاستخدام الوطنية الجديدة في العراق. وستكون عملية وضع السياسة تشاركية إلى حد كبير، إذ تجمع كوكبة واسعة من أصحاب المصلحة المعنيين بشكل مباشر أو غير مباشر بخلق فرص العمل، ومنهم وزارات العمل والتخطيط والمالية والوزارات القطاعية المعنية الأخرى، والشركاء الاجتماعيون، والأوساط الأكاديمية، وغيرها من مجموعات المجتمع المدني. وأحد المكونات الرئيسية للدعم الذي ستقدمه المنظمة هو تدريب الهيئات الثلاثية وبناء قدراتها في المراحل الرئيسية للعملية بدءاً بتحليل البيانات الجديدة للمسح وصولاً إلى وضع مقترحات للسياسة. سيتم تعزيز مشاركة المرأة في تطوير سياسات وطنية جديدة، وكذلك في برامج التدريب وبناء القدرات الشركاء الاجتماعيون.

وستجري أولاً دراسة للاستخدام بغية وضع خيارات للسياسة ومشاريعها قبل صياغة وثيقة السياسة. ثم ستناقَش المسودة في ورشات فنية ثلاثية رفيعة المستوى للاتفاق عليها قبل رفعها لاعتمادها رسمياً.

الشراكات الرامية إلى تحقيق أهداف الأولوية الأولى من البرنامج الوطني للعمل اللائق

التوافق مع أهداف التنمية المستدامة	التوافق مع أهداف التنمية المستدامة
UNHCR The UN Refugee Agency	تركّز المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على توفير المأوى للمجتمعات المعرضة للخطر وتحسين سبل معيشتها. وهناك إمكانية لتعاون المفوضية مع منظمة العمل الدولية بغية تنفيذ مشاريع إعادة التأهيل ومشاريع البنية التحتية الغنية بفرص العمل وكذلك التدريب على المهارات ومطابقة الوظائف وتطوير المنشآت بحيث تستهدف النازحين
UN HABITAT	يركز برنامج تطوير المناطق المحلية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على الحوكمة المحلية والتعافي الحضري في كلّ من الموصل والرمادي والبصرة. ويمكن أن تساعد خبرة منظمة العمل الدولية في جعل هذه المشاريع مستدامة من حيث فرص العمل بعيدة المدى وفعالة في توفير فرص عمل لائقة تلبي معايير العمل الدولية
WORLD BANK GROUP	يهدف الصندوق الاجتماعي للتنمية التابع للبنك الدولي والذي تبلغ قيمته 300 مليون دولار إلى تحسين الظروف المعيشية للمستضعفين بتحسين فرص حصولهم على الخدمات الأساسية وخلق فرص عمل قصيرة الأجل في مشاريع محلية فرعية (ومنها مشاريع البنية التحتية صغيرة النطاق) تديرها وزارة التخطيط. ومن خلال مشروع تعزيز استقرار المجتمع وصموده في حالات الطوارئ، يوفر البنك الدولي فرص عمل قصيرة الأجل في المناطق المحررة. كما يمكن لمنظمة العمل الدولية دعم هذه الجهود وتيسير خلق فرص عمل مستدامة ولائقة بالمساهمة بخبرتها في البرامج الاستثمارية الغنية بفرص العمل
UNDP	يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع وزارة التخطيط على إعادة تفعيل استراتيجية القطاع الخاص. ويمكن أن تساعد خبرة منظمة العمل الدولية في ضمان أن يغدو الإطار السياسي والقانوني والتعليمي مواتياً ليس لنمو القطاع الخاص فحسب، بل ولمساعدة الأعمال التجارية أيضاً في تحقيق طاقاتها الوظيفية والمساهمة في إيجاد وظائف لائقة. وثمة مجال قوي للتعاون في مجال إضفاء الطابع المؤسسي على خدمات تطوير الأعمال دعماً لتطوير المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة
CBI CENTRAL BANK OF IRAQ 1947	تمثّل قروض ومِنح البنك المركزي العراقي – ومبادرة «تمويل» على وجه الخصوص – مجالاً مهماً للتعاون في مجال الترويج لثقافة ريادة الأعمال، ودعم محو أمية الشباب المالية وإدماجهم المالي، ولا سيما تقديم خدمات تطوير الأعمال التجارية وخدمات التدريب للشركات الناشئة
UNESCO United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization	يركز عمل اليونسكو في العراق على إصلاح نظام التعليم والتدريب الفني والمهني. وهناك عمل مشترك قوي بالاستعانة بخبرة منظمة العمل الدولية في مجالات إصدار الشهادات والتدريب، والاعتراف بالتعليم المسبق والمنهجيات القائمة على الكفاءة التي تلبي احتياجات سوق العمل العراقي وتسهم في تحقيق الأهداف العامة لخلق فرص العمل

الحد من أوجه الضعف في العراق بتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية وتعزيزها لسد الفجوات في التغطية والكفاية، ووضع إطار فعال لمعالجة عمل الأطفال

باختصار:

تشتد الحاجة إلى الحماية الاجتماعية الأساسية في العراق في ضوء الصراع والأزمات الناجمة عنه وفقدان الدخل. وكثيرة هي الأعمال الجارية لتعزيز فعالية البرامج الحالية وتنسيقها، بيد أن كثيراً من أضعف الفئات ما زال يعاني من نقص على صعيد الخدمات، ولا سيما النازحون وذوو الاحتياجات الخاصة. وبالمثل، لا تزال إصلاحات التأمين الاجتماعي قيد المناقشة. وثمة مكاسب مهمة يجب تحقيقها في تنسيق التأمين الاجتماعي وتوسيع نطاقه ليشمل عمال القطاع الخاص. كما أثّر الصراع والنزوح على الشباب العراقي. فبات عمل الأطفال حقيقةً واقعةً في العراق، بما في ذلك أسوأ أشكاله.

ستدعم منظمة العمل الدولية توسيع نطاق الضمان الاجتماعي للنساء والرجال في العراق بما يكفل أيضاً تعزيز تطوير القطاع الخاص بإعادة توجيه رأس المال البشري، ومنه النساء، نحو القطاع الخاص، لتعزيز تكافؤ الفرص فيها والتشجيع على تنظيم سوق العمل تدريجياً. وستدعم المنظمة عملية إنشاء أرضية للحماية الاجتماعية، وهي تلتزم «بعدم التخلّي عن أحد». وتركز أعمال الحماية المباشرة على أضعف الفئات، ومنها النازحون وذوو الاحتياجات الخاصة، ولا سيما الأطفال المعرضون لخطر أسوأ أشكال عمل الأطفال.

التحليل السياقي

تشتد الحاجة إلى الحماية الاجتماعية الأساسية في ضوء الصراع والأزمات الناجمة عنه وفقدان الدخل

دخل قانون الحماية الاجتماعية رقم 11 حيز التنفيذ عام 2014، حيث أنشأ لجنة الحماية الاجتماعية لإدارة المساعدة الاجتماعية في العراق. وتهدف خارطة الطريق الاستراتيجية للحماية الاجتماعية التي أُعدت في تشرين الثاني/نوفمبر 2014 إلى وضع نظام حماية اجتماعية شامل ومتكامل وفعال يغطي شبكات الأمان الاجتماعي والتأمين الاجتماعي وسياسات سوق العمل. ومع ذلك، لا يزال عدد كبير من الشعب العراقي خارج نطاق تغطية البرامج القائمة وغير القائمة على الاشتراكات، ومنهم كثير من أضعف الفئات. وتشير دراسة أجرتها اليونيسف (2017أ) إلى أنّ زهاء 10% (3.3 مليون نسمة) من الأفراد يعيشون في أسر تحصل على شكل من أشكال الإعانات النقدية الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات. ومن جهتهم، ليس اللاجئون والنازحون مشمولين ببرامج الحماية الاجتماعية، وهم يواجهون عوائق عدة لدى محاولة حصولهم على الخدمات الصحية والاجتماعية الأساسية (العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 2015). ولكن عدداً ضئيلاً من النازحين (0.6% منهم وفقاً للتقديرات) تمكن من الحصول على شكل من أشكال المعاشات الحكومية وإن بشكل غير منتظم (المنظمة الدولية للهجرة، 2017). وقد عطّل الصراع أيضاً نظام الدعم الغذائي الشامل لنظام التوزيع العام في الأنبار ونينوى، وهما أكثر المحافظات تأثّراً باحتلال داعش، حيث حصل 81% و77% من سكانهما على التوالي على حصص غذائية مقارنةً بالمعدل الوطني البالغ 96.5% (اليونيسف، 2017أ).

نظام التأمينات الاجتماعية المزدوج في القطاعين العام والخاص يديم عدم المساواة

يتكوّن نظام التأمين الاجتماعي القائم على الاشتراكات في العراق من صندوقين: نظام التقاعد الحكومي (يشمل موظفي الحكومة وآخرين) المشمول بنظام الضمان الاجتماعي الذي أنشئ بموجب قانون التقاعد الموحد رقم 9 لعام 2014 الذي ينص على منح معاشات تقاعدية في حالة الشيخوخة والعجز والوفاة، وتمنح الإدارة الاستحقاقات مباشرة إلى موظفي القطاع العام في حالات المرض والأمومة وفق قانون الخدمة المدنية. وبدورهم، فإن عمال القطاع الخاص

مشمولون بالضمان الاجتماعي بموجب قانون الضمان الاجتماعي رقم 39 لعام 1971. وعلى الرغم من كون القانون ينص على استحقاقات شاملة للضمان الاجتماعي، ومنها المرض والأمومة، فإن نظام المعاشات التقاعدية هو الوحيد المتاح حالياً لعمال القطاع الخاص. وبينما يبلغ إجمالي الإنفاق على المعاشات زهاء 4% من الناتج المحلي الإجمالي (صندوق النقد الدولي، 2017)، ثمة نقص كبير في التغطية، إذ لا يدفع اشتراكات إلى أنظمة الضمان الاجتماعي سوى قرابة 48% فقط من إجمالي القوى العاملة (البنك الدولي، 2018ب). وعمال الاقتصاد غير المنظَّم غير مشمولين بأي شكل من أشكال الضمان الاجتماعي، وهم يشكلون نسبة كبيرة من عمال القطاع الخاص.

برامج المساعدة الاجتماعية لا تستهدف دائماً أضعف الفئات

ثمة برامج مختلفة للمساعدة الاجتماعية تموّلها الضرائب في العراق وأحيانا تكون متداخلة، وأكبرها نظام التوزيع العام، وهو برنامج دعم حكومي غذائي عيني واسع النطاق. وكونه يستهدف الجميع، يحصل الفقراء كافة تقريباً (99.4%) على معوناته (البنك الدولي، 2018 د). ولكنه بالمقابل لا يستثني سوى موظفي الحكومة ذوي الأجور العالية. وتسليم معونات هذا النظام العينية مكْلف، حيث تقع على عاتق القطاع العام مسؤولية شراء الطعام وإدارة سلسلة التوريد. وهذا لا يفضي إلى تشويه الأسواق الزراعية وأسواق المواد الغذائية التنافسية فحسب، وبل يقيد أيضاً حجمها، ويسفر عن تسربات كبيرة (براون، 2018). وكنتيجة للتغطية الشاملة تقريباً والتكاليف الإدارية العالية، وصل الإنفاق على نظام التوزيع العام إلى زهاء 2-3% من الإنفاق الجاري لعام 2018 (صندوق النقد الدولي، 2017).

إن برنامج شبكة الأمان الاجتماعي هو نظام التحويل النقدي الوطني الوحيد في العراق. وقد أطلقت وزارة العمل ولجنة الحماية الاجتماعية برنامجاً جديداً يستهدف الفقراء في عام 2016 بميزانية بلغت 1.9 تريليون دينار. وبينما يذكر البنك الدولي أنّ الانتقال إلى الإعانات النقدية التي تستهدف الفقراء بدأ يؤتي بثماره، يمكن أن يغدو لهذا النظام دور أكبر بكثير في تحسين كفاءة نظام شبكة الأمان الاجتماعي واستدامته متى اقترن بالسجل الوطني الموحد للعراق (البنك الدولي، 2018د). وبدورها، تعمل الحكومة مع البنك الدولي على إنشاء إطار يمكن من خلاله تحسين فاعلية تنسيق كل من تقديم الإعانات النقدية وتشغيل الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية لبرامج شبكات الأمان الاجتماعي. وتوفّر خارطة طريق الحماية الاجتماعية 2015-2019 التي وضعتها وزارة العمل منهجية استراتيجية عامة لأجندة الحماية الاجتماعية.

الشكل 2: المكونات والتحديات الرئيسية لنظام الضمان الاجتماعي في العراق

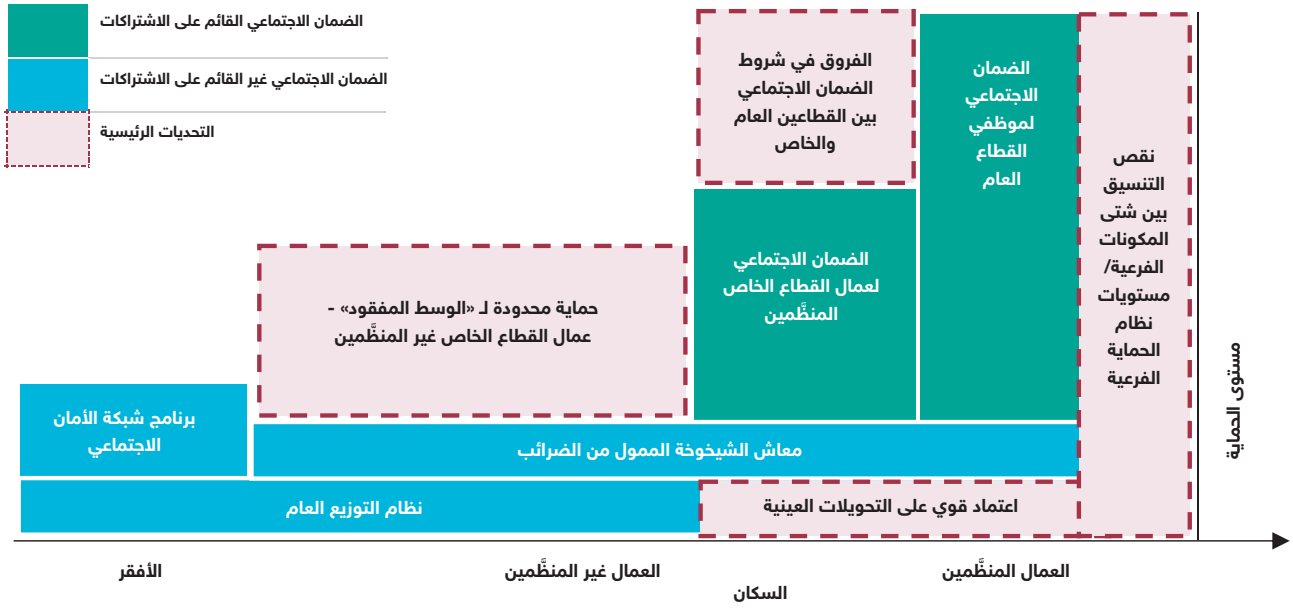

عمل الأطفال، بما في ذلك أسوأ أشكاله، هو حقيقة واقعة في العراق

إن سنوات الصراع والتهجير وتدمير البنية التحتية زادت احتمال عمل أطفال العراق. ووفق آخر مسح أجرته اليونيسف (المسح العنقودي متعدد المؤشرات 6)، كان زهاء 7% من الأطفال بعمر 5-17 عاماً في عام 2018 يعملون، وإن كانت هذه النسبة تختلف على أساس الجنس والسكن (الريف أو المدينة) والخلفية الاقتصادية (اليونيسف، 2018). وتبرز هذه الفروق بوضوح على صعيد نوع الجنس والسكن في أعمال الأطفال الخطرة، إذ إن احتمال تعرض الفتيان لها أكبر بأربع مرات من احتمال تعرض الفتيات، واحتمال تعرّض أطفال الريف لها أكبر بأربع مرات منه لدى أطفال المدينة (اليونيسف، 2018). وتشير التقديرات إلى أن خمس المدارس غير صالح للاستخدام في المناطق المتأثرة بالنزاع بشدة، ما يزيد بشدة احتمال عمل الأطفال (اليونيسف 2017، واليونيسف 2016). والنازحون أكثر تأثراً في هذا الشأن، إذ إن نسبة كبيرة من الأطفال النازحين (48%) خارج المدرسة (اليونيسف، 2017). وقد أفادت التقارير أنّ خسارة دخل الأسرة بسبب العنف أجبرت مزيداً من الأسر على إرسال أطفالها للعمل (اليونيسف، 2016). كما تشير بيانات مسح أجرته اليونيسف إلى أنّ برامج المساعدة الاجتماعية غالباً ما لا تغطي الأطفال المعرضين للخطر وأسرهم، مع عدم تلقي 68% من الأطفال الفقراء أي شكل من أشكال المساعدة الاجتماعية.

الشكل 3: نسبة أطفال العراق العاملين بعمر 5-17 سنة

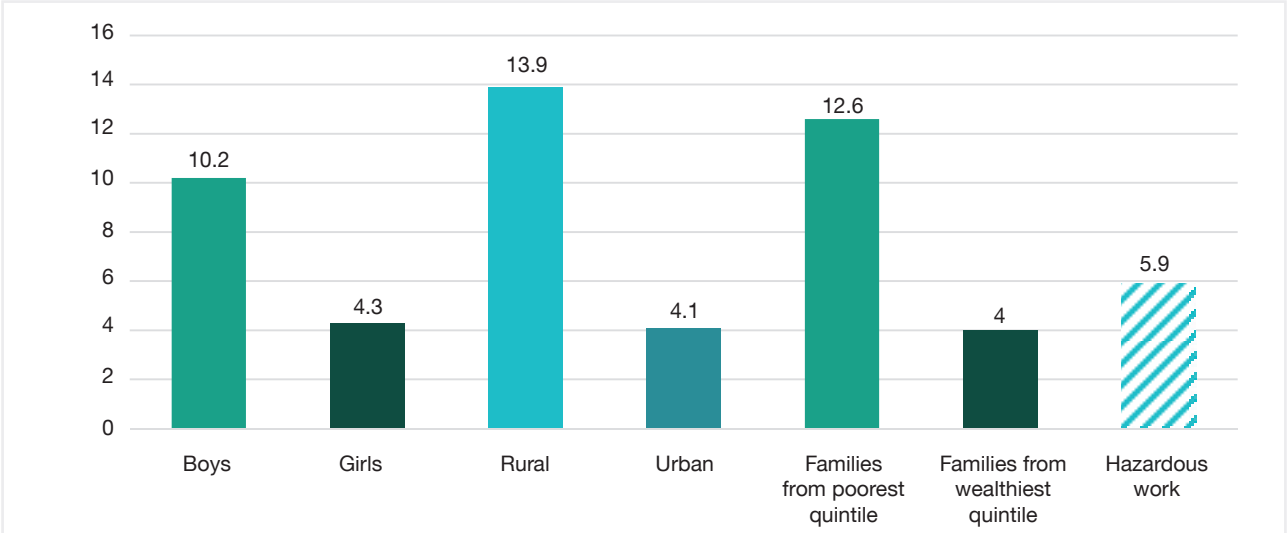

المصدر: المسح العنقودي متعدد المؤشرات 6 الذي أجرته اليونيسف (2018)

اتساع تغطية الإطار القانوني لعمل الأطفال

صادقت الحكومة العراقية على الاتفاقيتين رقم 138 و182، وأنشأت عدداً من الهيئات والآليات لتعزيز وتنسيق الجهود الرامية إلى معالجة عمل الأطفال، ويشمل ذلك وحدة مكافحة عمل الأطفال في وزارة العمل وكذلك اللجنة الوزارية المشتركة لمكافحة عمل الأطفال. وتوفر السياسة الوطنية لحماية الطفل 2017-2022 منهجية شاملة لتلبية احتياجات الأطفال، ومنها معالجة عمل الأطفال، من خلال برامج الوقاية والحماية وإعادة التأهيل. وقد أجرى قانون العمل لعام 2015 تحسينات مهمة على الإطار القانوني الناظم لعمل الأطفال، ومنها رفع الحد الأدنى لسن العمل من 12 إلى 15 عاماً، وضرورة القضاء على عمل الأطفال. فالتعديلات الأخيرة على قانون العمل -حذف المادة 103 السابقة – وسّعت نطاق الحماية من الأعمال الخطرة لتطال الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 17 عامًا والذين يعملون في شركة عائلية تحت سلطة أفراد الأسرة. ولا ينظّم القانون العمل الخفيف للأطفال الذين تقلّ أعمارهم عن 15 عاماً، ما يزيد احتمال عمل الأطفال بعمر 12-15 عاماً – أي العمر الذي يترك فيه عادةً الأطفال في العراق المدرسة والحد الأدنى لسن العمل (لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات التابعة لمنظمة العمل الدولية، 2016).

ملخّص عن نظرية التغيير: الأولوية الثانية

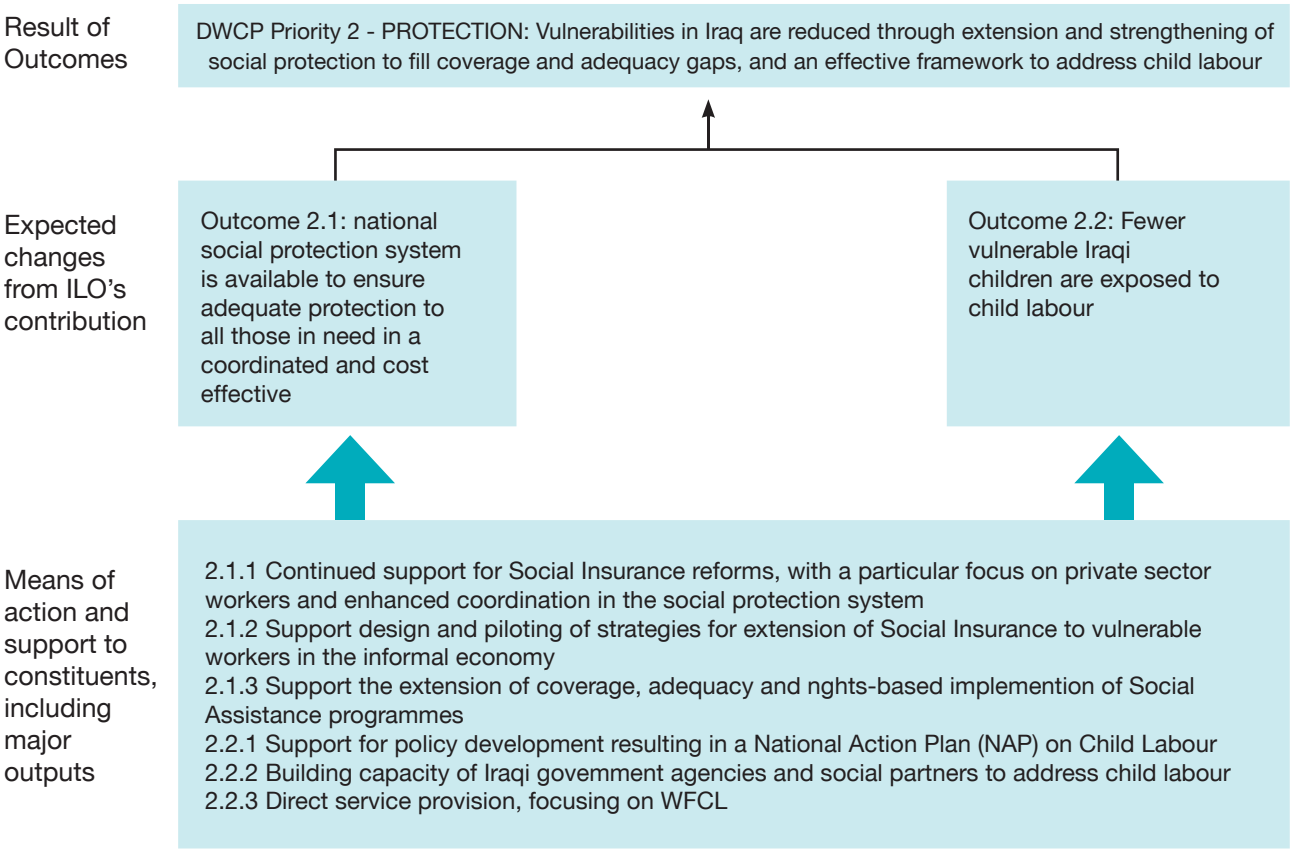

النتائج

النتيجة 2-1: يتوفر نظام وطني للحماية الاجتماعية يهدف إلى ضمان الحماية الكافية لجميع المحتاجين إليها بطريقة منسقة ومجدية اقتصادياً
المؤشر 2-1-1: تنفيذ إصلاحات الضمان الاجتماعي للقطاع الخاص ووضع ترتيبات لتنسيق السياسات/التنسيق الإداري بين برامج الضمان الاجتماعي الخاصة والعامة والمساعدة الاجتماعية **المؤشر 2-1-2: وضع وتنفيذ إطار قانوني ومشاريع توسيع نطاق الضمان الاجتماعي ليشمل العمال المستضعفين في الاقتصاد غير المنظَّم (بما في ذلك النساء والرجال، عمال البناء المؤقتون، والعمال الزراعيون، والعاملون لحسابهم الخاص)** **المؤشر 2-1-3: منهجيات التصميم والتنفيذ المستندة إلى الحقوق تثري الإصلاح الجاري لنظام المساعدة الاجتماعية بهدف معالجة مَواطن الضعف في دورة الحياة**

التوافق مع أهداف التنمية المستدامة				
	1-3 تنفيذ أنظمة وتدابير الحماية الاجتماعية المناسبة على المستوى الوطني للجميع، ومنها الأرضيات، وتحقيق تغطية كبيرة للفقراء والضعفاء بحلول عام 2030	4-5 سياسات الحماية الاجتماعية تعترف بالعمل غير الأجور	3-8 سياسات تدعم العمل اللائق	1-10 نمو دخل أفقر 40 في المائة من السكان 2-10 تمكين وتعزيز الاندماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي 4-10 سياسات الحماية الاجتماعية لتحقيق مزيد من المساواة تدريجياً
التوافق مع أولويات التنمية الوطنية	**خطة التنمية الوطنية 2018-2022** • هدف القطاع الخاص 1 (مساهمة القطاع الخاص) • هدف التخفيف من حدة الفقر 5 (أرضية الحماية الاجتماعية) • هدف التنمية الاجتماعية 2 (ذوو الاحتياجات الخاصة) **الإطار الوطني لإعادة الإعمار 2018-2027** **استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق 2018-2022**			

الأعمال المقترحة لتحقيق النتيجة 2-1

2-1-1 الدعم المستمر لإصلاح الضمان الاجتماعي مع التركيز على عمال القطاع الخاص وتعزيز التنسيق في نظام الحماية الاجتماعية

بُذلت جهود جبارة العام الفائت لتعزيز قدرة الشركاء الاجتماعيين العراقيين على تطوير نظام الضمان الاجتماعي القائم على الاشتراكات الذي يوفر حماية فعالة ومنصفة لقطاعات واسعة من السكان، ومنه بتحسين تقديم الضمان الاجتماعي لعمال القطاع الخاص. ووجود إطار شامل وفعال للضمان الاجتماعي هو أيضاً أداة قوية تدعم إعادة توجيه المهارات والكفاءات – ومنها الكفاءات النسائية – نحو القطاع الخاص.

تواصل منظمة العمل الدولية مساعدة شركائها الاجتماعيين في العراق لتنفيذ إصلاحات الضمان الاجتماعي ومتابعة التصديق على الاتفاقية رقم 102 كما هو مقرر بهدف دعم نمو سوق العمل في القطاع الخاص، مع التركيز على العمل المشترك لتطوير القطاع الخاص بقيادة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في إطار النتيجة 1-2 من هذا البرنامج. وإلى جانب الإصلاح القانوني، يتضمن تركيز المنظمة دعم تنفيذ/إدارة نظام الضمان الاجتماعي لعمال القطاع الخاص،

مع التركيز على المعونات قصيرة الأجل كونها تخلق الثقة في نظام الحماية الاجتماعية (الصحة، والأمومة، والبطالة، والتأمين ضد إصابات العمل) وتلبية الاحتياجات العاجلة.

تدعم المنظمة أيضاً تعزيز التنسيق بين المؤسسات والإدارات في مختلف المكونات الفرعية (الأنظمة الفرعية) لأنظمة الحماية الاجتماعية (أي القائمة وغير القائمة على الاشتراكات للقطاعين العام والخاص في شتى الوزارات القطاعية) لتحقيق تغطية شاملة وحماية كافية طوال دورة الحياة بتنسيق الإدارة والتمويل.

2-1-2 دعم تصميم واختبار استراتيجيات توسيع نطاق الضمان الاجتماعي ليشمل العمال الضعفاء في الاقتصاد غير المنظَّم

تولي منظمة العمل الدولية عناية خاصة لوضع استراتيجيات تهدف إلى تسهيل التنظيم الشامل بتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي ليشمل عمال الاقتصاد غير المنظَّم، مع اختبارها في قطاعات ذات إمكانات عالية مع التركيز على فئات العمال المستضعفة. ويقتضي ذلك إجراء حوار وطني حول توسيع الضمان الاجتماعي ليطال عمال الاقتصاد غير المنظَّم، ودراسة هذا الاقتصاد، وتحليل فجوات الحماية الاجتماعية واحتياجاتها، إلى جانب إنشاء فرق فنية ثلاثية حول توسيع تغطية الحماية الاجتماعية لتشمل هؤلاء العمال.

يعتمد دعم تصميم واختبار استراتيجيات توسيع الضمان الاجتماعي ليشمل العمال الضعفاء غير المنظَّمين على سلسلة من دراسات الجدوى التي تبحث في تصميم المعونات والحوافز وسبل التنفيذ (التسجيل والاشتراك والدفع) والتوعية والتمويل والإصلاحات القانونية ثم إجراء اختبار هادف للطرق/المنهجيات البديلة لتوسيع التغطية لفئات مختلفة من العمال (كالعمال المؤقتين، والعمال الموسميين، والعاملين لحسابهم الخاص، والعمال المهاجرين)، وقطاعات محددة (ربما في قطاعي البناء والزراعة المستهدفين في إطار الأولوية الأولى). ويستدعي ذلك أيضاً تعميم منهجية التوعية بالضمان الاجتماعي وتحسين الامتثال له في مبادرات تعزيز فرص العمل/النقد مقابل العمل التي تدعمها منظمة العمل الدولية وشركاء آخرون.

3-1-2 دعم توسيع التغطية وكفاية وتنفيذ برامج المساعدة الاجتماعية القائمة على الحقوق

لا تزال نسبة كبيرة من السكان غير مشمولة ببرامج المساعدة الاجتماعية النقدية غير القائمة على الاشتراكات، ومنهم كثير من أضعف الفئات. ولئن كان من الضروري إعادة النظر في الجدوى الاقتصادية لنظام الدعم الحكومي الحالي (وتحديداً نظام التوزيع العام)، فمن المهم أن تغدو آليات الحماية الاجتماعية النقدية البديلة القائمة شاملةً بما يكفي على صعيد التغطية وتعالج نقاط الضعف في دورة الحياة. وبالتعاون مع الشركاء الرئيسيين[1]، تعمل منظمة العمل الدولية على إصلاح نظام المساعدة الاجتماعية لضمان: أ) تصميمه وتنفيذه وفق منهجية قائمة على الحقوق. ب) معالجته لنقاط ضعف مختلف شرائح المجتمع. ج) تسهيله للتنمية الاقتصادية المحلية بتحفيز الاستهلاك المحلي باستخدام طرق نقدية. ومن المهم أيضاً تطوير قدرات الهيئات الثلاثية والمجتمع المدني لجعل مشاركتهم فاعلة في تحديد أرضية الحماية الاجتماعية الوطنية.

وبغية تلبية حاجات ذوي الاحتياجات الخاصة، بما فيها حالات الإعاقة الناجمة عن النزاعات، تدعم المنظمة إصلاح آليات الحماية الاجتماعية القائمة على الاشتراكات والممولة من الضرائب لهم بهدف تعزيز الأثر والكفاية والجدوى الاقتصادية، وتقييم خيارات تقديم معونات عجز متكاملة.

---

1 سبق وعمل أعضاء مجموعة العمل النقدية في فريق الأمم المتحدة القُطري مع السلطات الوطنية للاتفاق على طرق مساعدة الأسر في الحصول على خدمات الدعم الحكومية في محاولة لضمان ألا تفضي المساعدة النقدية التي يقدمها الشركاء في المجال الإنساني إلى تقويض أو تكرار برامج التحويلات الحكومية. وهذه الجهود وثيقة الصلة أيضاً بتلك المبذولة للقضاء على عمل الأطفال في إطار النتيجة 2-2 أدناه لأنّ الإعانات النقدية فعالة في دعم سحب الأطفال من العمل وإعادة التحاقهم بالتعليم.

www.humanitarianresponse.info/en/operations/iraq/cash-working-group

النتيجة 2-2: تدني عدد الأطفال العراقيين الضعفاء المعرضين لعمل الأطفال		
المؤشر 2-2-1: وُضعت خطة عمل وطنية لمكافحة عمل الأطفال بالتعاون مع اليونيسف والسلطات الوطنية (وزارة العمل) **المؤشر 2-2-2: عززت الفرق المعنية في وزارة العمل والشؤون الإجتماعية - بما في ذلك إدارة تفتيش العمل ووحدة عمل الأطفال التابعة لها، وإدارة رعاية الطفل - القدرة على معالجة عمل الأطفال** **المؤشر 2-2-3: تجريب الخدمات المباشرة لمكافحة عمل الأطفال في المحافظات المستهدفة يقدم دروساً مستفادة لتعميم تلك الخدمات وطنياً**		
التوافق مع أهداف التنمية المستدامة		
	8-7 القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال وبحلول عام 2025 القضاء على عمل الأطفال بجميع أشكاله	16-2 إنهاء الإساءة والاستغلال والإتجار وجميع أشكال العنف والتعذيب ضد الأطفال
التوافق مع أولويات التنمية الوطنية	**خطة التنمية الوطنية 2018-2022** • هدف التنمية الاجتماعية 4 (عمل الأطفال)	

الأعمال المقترحة لتحقيق النتيجة 2-2

يشكّل عمل الأطفال مصدر قلق متزايد في العراق، ومنه أسوأ أشكاله. وهناك ثغرات في السياسة، كما تغيب برامج مكافحة عمل الأطفال. لذلك، تنفّذ منظمة العمل الدولية مع الحكومة وشركاؤها من الأمم المتحدة أعمالاً تعالج عمل الأطفال وتتكون من ثلاثة مسارات عمل رئيسية على المستوى الكلي والمتوسط والصغير:

2-2-1 دعم وضع السياسات ما يفضي إلى خطة العمل الوطنية لمكافحة عمل الأطفال

تدعم منظمة العمل الدولية وضع خطة عمل وطنية لمكافحة عمل الأطفال بالتعاون مع اليونيسف بحيث تكون متوائمة مع خطط التنمية الوطنية ومع العناصر ذات الصلة من الإطار الاستراتيجي الإقليمي لمكافحة عمل الأطفال في أزمة اللاجئين السوريين.

2-2-2 بناء قدرات الجهات الحكومية العراقية والشركاء الاجتماعيين على معالجة عمل الأطفال

تبني منظمة العمل الدولية قدرات وزارة العمل، ومنها وحدة مكافحة عمل الأطفال وتفتيش العمل وإدارة رعاية الطفل، وتُطور قدرة منظمات أصحاب العمل والعمال على المشاركة بفاعلية في مكافحة عمل الأطفال. كما ستُشجّع المنظمة تعميم قضايا عمل الأطفال على وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومنها مراجعة مؤشرات عمل الأطفال في ذراع مبادرات الخدمات المتخصصة والدعم (ASSIST) وتقييم الاحتياجات العنقودي المتعدد وغيره من المسوح/عمليات التقييم الإنسانية المقبلة (لا يوجد حالياً أي إرشادات حول عمل الأطفال في «دليل المؤشر الموحد العنقودي الفرعي لحماية الطفل في العراق لخطة الاستجابة الإنسانية»).

2-2-3 تقديم خدمات مباشرة مع التركيز على أسوأ أشكال عمل الأطفال

تنطلق منظمة العمل الدولية بالتعاون مع وزارة العمل ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، وتحديداً اليونيسف، برامج لمنع عمل الأطفال وسحبهم من العمل وإعادة تأهيلهم، ومنه بتنفيذ مشاريع التعليم والحماية الاجتماعية. وينصب التركيز على أسوأ أشكال عمل الأطفال في المناطق التي تنتشر فيها.

الشراكات من أجل تحقيق الأهداف في إطار الأولوية الثانية من البرنامج الوطني للعمل اللائق

التوافق مع أهداف التنمية المستدامة	التوافق مع أهداف التنمية المستدامة
unicef	ثمة مجال كبير للتعاون والعمل المشترك بين منظمة العمل الدولية واليونيسف في ميدان الحماية الاجتماعية وحماية الطفل في العراق. وتقدم اليونيسف إعانات نقدية لأطفال الأسر الضعيفة وتسهل عودتهم إلى المدرسة
WFP World Food Programme	ينفذ برنامج الغذاء العالمي عدداً من برامج الإعانات النقدية والمساعدة الغذائية التي تستهدف اللاجئين السوريين والنازحين على وجه الخصوص. وهنالك مجال للتعاون مع منظمة العمل الدولية لتعزيز تنسيق مختلف خطط المساعدة الاجتماعية التي تقدمها المؤسسات الحكومية والدولية، ومنه ضمان تنفيذها بما يتماشى ومعايير العمل الدولية
WORLD BANK GROUP	يدعم البنك الدولي توفير الخدمات الأساسية وشبكات الأمان الاجتماعي للمجتمعات الضعيفة، وتحديداً من خلال مشروع تعزيز استقرار المجتمع وصموده في حالات الطوارئ الذي تبلغ موازنته 200 مليون دولار وتنفذه وزارة العمل ويتضمّن مكونات العمل مقابل المال وشبكة الأمان الاجتماعي، ومنه وضع سجل موحد للحماية الاجتماعية. وهناك إمكانية كبيرة للاستعانة بخبرات منظمة العمل الدولية في تنسيق الجهود الرامية إلى ضمان مسار ذي مصداقية نحو وضع أرضية للحماية الاجتماعية تكون مستدامة وقائمة على الحقوق وبعيدة الأمد، بما فيه من خلال منصة تنسيق الحماية الاجتماعية في العراق التي يرأسها البنك الدولي
UNHCR The UN Refugee Agency	ترأس المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مجموعة العمل النقدية للعراق التي تشمل أولوياتها تعزيز الروابط والتنسيق مع آليات الحماية الاجتماعية الحكومية، ومتابعة الروابط بين الخطط النقدية في البرامج الإنسانية وبرامج الحماية الاجتماعية الوطنية، وتحديداً بإقامة حوار فني مع وزارة العمل. وتقدم المفوضية عدداً من برامج المساعدة النقدية متعددة الأغراض التي تستهدف اللاجئين السوريين والنازحين بشكل خاص

تقوية حوكمة سوق العمل بهدف تعزيز تطبيق المبادئ والحقوق الأساسية في العمل بتحسين آليات الحوار الاجتماعي

باختصار:

يُسجَّل نقص كبير على صعيد الحوكمة في سوق العمل العراقي، ما يعكس إلى حد كبير بيئة الحوكمة العامة. فبينما يتم التعبير تحديداً عن إمكانية التعاون الثلاثي ضمن مختلف القوانين والأطر، فإنّ إجراء حوار اجتماعي فعال وبنَّاء مقيد للغاية. وعلى الرغم من وجود قانون قوي نسبياً للعمل (عُدِّل عام 2015) نافذ في المناطق المدارة فدرالياً، يتأخر تطبيقه عملياً بشكل ملحوظ، ولا يزال تفتيش العمل غير كافٍ. لا تزال المساواة بين الجنسين عاملا حاسما في تحقيق المبادئ والحقوق الأساسية في العمل في العراق.

تحقيق المبادئ والحقوق الأساسية في العمل يعزز تقوية مؤسسات الحكم التي يمكن أن تدعم مسار التنمية في العراق استناداً إلى نهج شامل وإيجابي. ستعزز منظمة العمل الدولية مساهمة الشركاء الاجتماعيين في المنتديات الثلاثية ذات الصلة، مع التركيز على هيكل الإدارة الثلاثية المتوخى للضمان الاجتماعي بهدف توعية صناع السياسات بقيمة الهياكل التمثيلية لسوق العمل في توجيه عملية رسم السياسات وإجراءات دعم تحسين أداء سوق العمل. كما ستدعم المنظمة التحسين الاستراتيجي لموارد التفتيش الفدرالية واللامركزية التي تستهدف أماكن العمل ذات نسبة الخطورة العالية، وتدعم اعتماد التفتيش الإلكتروني وتبسيط إجراءات التشغيل القياسية.

التحليل السياقي

صادق العراق على أكبر عدد من الاتفاقيات الأساسية واتفاقيات الحوكمة في المنطقة العربية

بمصادقته على الاتفاقية رقم 87 في حزيران/يونيو 2018 التي ستدخل حيز التنفيذ في حزيران/يونيو 2019، بات العراق مصادقاً على جميع اتفاقيات منظمة العمل الدولية الأساسية الثماني. كما صادق على ثلاث من اتفاقيات الحوكمة الأربع ذات الأولوية: وهي الاتفاقية رقم 81 بشأن تفتيش العمل، والاتفاقية رقم 122 بشأن سياسة العمالة، والاتفاقية رقم 144 المتعلقة بالمشاورات الثلاثية. وصادقت الحكومة أيضاً على الاتفاقية رقم 187 في كانون الأول/ديسمبر2015. كما دخل قانون العمل الجديد رقم 37 لعام 2015 حيز التنفيذ في شباط/فبراير 2016.

يحمي قانون العمل لعام 2015 الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية على نطاق واسع

يسري قانون عام 2015 (المادة 3) على جميع العمال باستثناء أفراد القوات المسلحة والشرطة والأمن الداخلي، إضافة إلى الموظفين العموميين كونهم يخضعون إلى قانون خاص. وينص قانون عام 2015 أيضاً على الحق في الإضراب. ومع ذلك، لا يزال قانون التنظيم النقابي لعام 1987 ساري المفعول لعدم إلغائه أو استبداله رسمياً، وهو يمنع فعلياً انتساب عمال المؤسسات الصناعية المملوكة للدولة إلى النقابات. وهناك مسودة قانون نقابي تهدف إلى استبدال قانون عام 1987 قد تمّ رفعها إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

وثمة بعض الآليات الثلاثية القائمة للحوار الاجتماعي

إنّ إقرار قانون العمل لعام 2015 ثم التصديق على الاتفاقية رقم 87 يعززان الإطار القانوني للحوار الثلاثي. فبعض الآليات الثلاثية للحوار الاجتماعي مفروض – أو متوقع – بموجب القانون أو السياسة الوطنية، بما في ذلك لجان تفتيش

العمل الثلاثية، واللجنة العليا لتخطيط وتوظيف القوى العاملة، ومجلس تطوير القطاع الخاص، وصندوق الضمان الاجتماعي الثلاثي المتوخى في مسودة قانون الضمان الاجتماعي. أمّا عملياً، فالاتحاد العام لنقابات العمال هو النقابة الرسمية «التمثيلية» في الهياكل الثلاثية. لذلك، فإن فرص النقابات الأخرى في المشاركة في هياكل التشاور الرسمية محدودة. كما أن قدرة الشركاء الاجتماعيين على وضع توصيات استراتيجية قائمة على الأدلة محدودة.

لكن هناك عقبات مستمرة وكبيرة تعرقل إعمال كامل الحقوق النقابية في العراق

على الرغم من تحسن الإطار القانوني وإعداد مسودة قانون النقابات العمالية، يشكل التدخل في الشؤون النقابية عقبة كبيرة أمام الحرية النقابية. كما أن سوق العمل المجزأ وضخامة حجم الاقتصاد غير المنظم وانعدام الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والتوتر السياسي والاستقطاب قد أعاقوا الحق في التنظيم.

عملياً لا توجد مساومة جماعية

على الرغم من أن قانون العمل لعام 2015 يحمي الحق في المفاوضة الجماعية ويضع ترتيبات إجرائية لها، لا تُسجّل حالياً أي مساومة جماعية عملياً على مستوى المنشآت أو القطاع أو المستوى الوطني في العراق.

القدرة المؤسسية لممثلي أصحاب العمل محدودة

اتحاد الصناعات العراقي هو الهيئة الرئيسية الممثلة لأصحاب العمل في القطاع الصناعي الخاص. ولكن قدراته المؤسسية محدودة حالياً مقارنة بكثير من نظرائه في المنطقة. وقد سبق أن راجعت منظمة العمل الدولية نظامه الداخلي كي تضع أنظمة حوكمة وهياكل مؤسسية مناسبة، وهي تساعده حالياً بإجراء مراجعة للإصلاح المؤسسي وإدارة التغيير. ومن تاريخ 31 أيار/مايو 2019، بات اتحاد الصناعات العراقي عضواً في المنظمة الدولية لأصحاب العمل.

يقدّم نموذج التفتيش الثلاثي فرصاً وتحديات

تتمتع لجان التفتيش الثلاثية بصلاحيات واسعة لإجراء اختبارات للتأكد من عدم حدوث انتهاكات، إذ بإمكانها دخول أماكن العمل دون إشعار مسبق، وأخذ عينات منها، وإرغام صاحب العمل على إجراء التغييرات المناسبة حسب الضرورة (المادة 129 من قانون العمل لعام 2015). ولكن عمليات تفتيش العمل مقررة مسبقاً ولا تركز على المخاطر. وقد دفع نظام تفتيش العمل في العراق لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات إلى تدقيقه لأن اللجان الثلاثية هي وحدها المخولة بإجراء تفتيش العمل، ولا ينص القانون على قيام مفتشي العمل بها وحدهم (لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات التابعة لمنظمة العمل الدولية، 2016).

قدرة التفتيش محدودة جداً

وصل عدد مفتّشي العمل في المحافظات المدارة فدرالياً في عام 2018 إلى 231 مفتشاً (171 رجلاً و60 امرأة) (وزارة العمل، 2018). ويبلغ عدد مفتشي العمل في إقليم كردستان 21 مفتشاً يعمل معظمهم في المدن الكبيرة. ومن المسلّم به أنّ أعداد المفتشين غير كافية لتلبية احتياجات العمال في ضوء أساليب التكنولوجيا والتفتيش الحالية. ويفيد بعض التقارير برداءة معايير حوكمة تفتيش العمل. ومن هنا، فإنّ عدم تقديم أصحاب العمل والنقابات أعضاء إلى لجنة التفتيش يعرقل تحسين أدائها أيضاً.

تمثل اللامركزية تحدياً للإشراف على السلامة والصحة المهنية

صادقت الحكومة العراقية على الاتفاقية رقم 187 في كانون الأول/ديسمبر 2015. ويضع قانون العمل لعام 2015 إطاراً واسعاً للصحة والسلامة المهنية، ويكلف المركزَ الوطني للصحة والسلامة المهنية بإدارة مسائل الصحة والسلامة المهنية ووضع خططها ورصدها. ويتبع المركز الآن لوزارة العمل بعد أن كان يتبع في السابق لوزارة الصحة (وزارة العمل، 2018). وكما هو الحال مع إدارات أخرى في وزارة العمل، خضع المركز لإلغاء المركزية، ما أثار بعض المخاوف حول قدرات

الجهات اللامركزية على معالجة مزيد من الجوانب الفنية للصحة والسلامة المهنية في مكان العمل. ويتم اليوم نقل 370 من موظفي المركز البالغ عددهم 620 موظف إلى المحافظات، فيما يبقى 250 منهم في بغداد.

أثّرت النزاعات وارتفاع معدلات البطالة سلباً على نتائج الصحة والسلامة

في غياب البدائل، سعى كثير من العراقيين إلى الحصول على وظائف في القطاع غير المنظَّم حيث ترتفع معدلات الإصابة والحوادث (وزارة العمل، 2018). والنسب المرتفعة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وفرص العمل غير المنظمة تعني أن أعداداً كبيرة من العمال غير مشمولة بالحماية الرسمية للصحة والسلامة المهنية.

ملخّص عن نظرية التغيير: الأولوية الثالثة

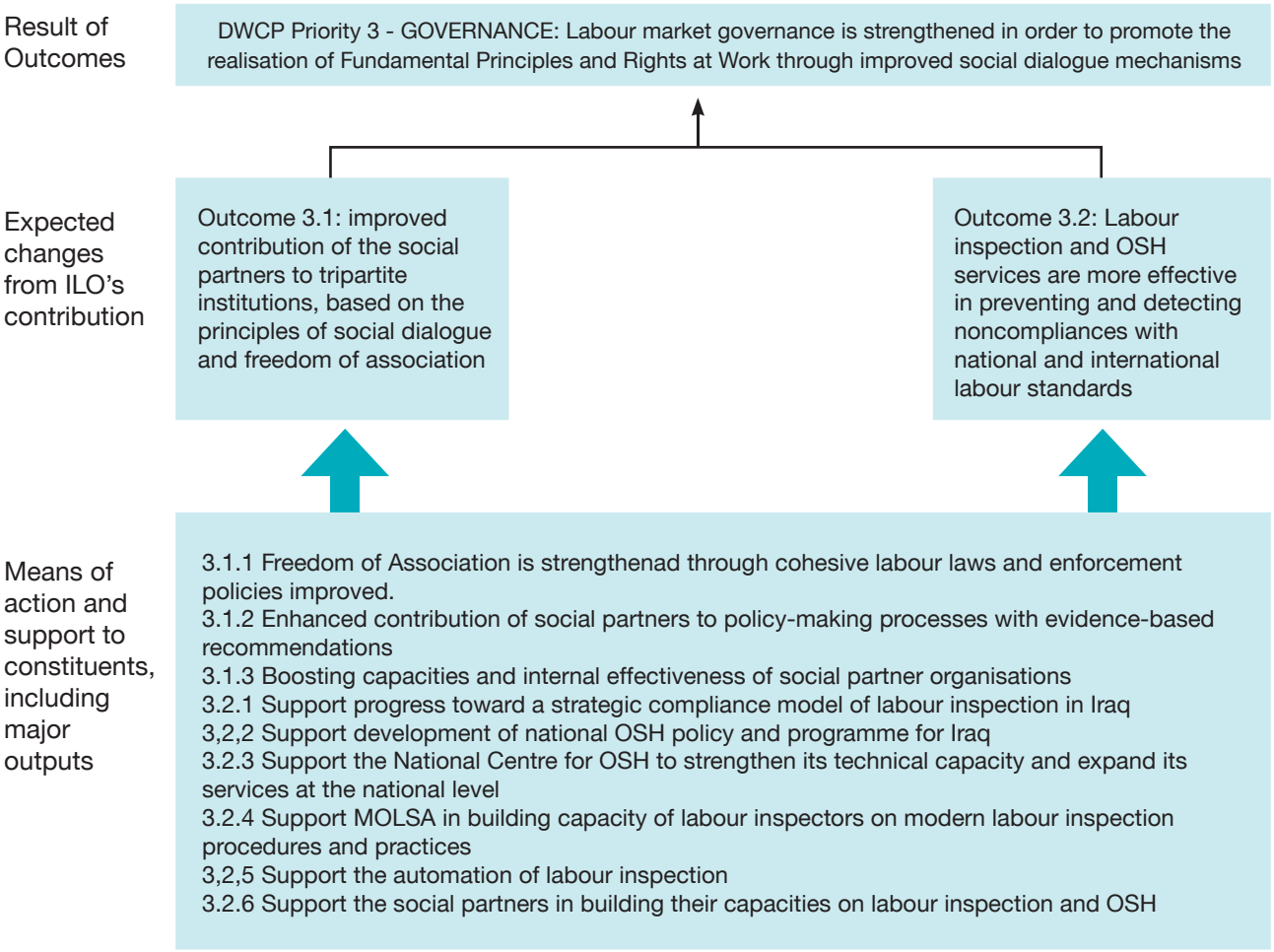

النتائج

النتيجة 3-1: تحسين مساهمة الشركاء الاجتماعيين في المؤسسات الثلاثية بناءً على مبادئ الحوار الاجتماعي والحرية النقابية

المؤشر 3-1-1: إنشاء وتفعيل آلية فعالة لتحديد منظمة العمال الأكثر تمثيلاً [لأغراض المشاركة في المؤسسات الثلاثية]
المؤشر 3-1-2: عدد التوصيات التي وضعها الشركاء الاجتماعيون واعتمدتها الحكومة بشأن تنفيذ أهداف التنمية الوطنية المتعلقة بفرص العمل وتنمية المهارات والضمان الاجتماعي والعمل اللائق وتطوير القطاع الخاص والمعتمدة من قبل الحكومة
المؤشر 3-1-3: عدد من منصات الحوار الإجتماعي المؤسسة والمعززة

التوافق مع أهداف التنمية المستدامة				
	5-5 مشاركة المرأة الفعالة في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة	3-8 سياسات التنمية 5-8 الاستخدام والعمل اللائق 8-8 حماية حقوق العمال	4-10 اعتماد السياسات، ولا سيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجياً	3-16 سيادة القانون 6-16 المؤسسات الشفافة 10-16 الحريات الأساسية
التوافق مع أولويات التنمية الوطنية	**خطة التنمية الوطنية 2018-2022** • هدفا القطاع الخاص 5 (إعادة الهيكلة) و6 (الحوكمة) • أهداف الحكم الرشيد 1 (سيادة القانون) و4 (النزاهة والشفافية) و6 (المشاركة العامة)			

الأعمال المقترحة لتحقيق النتيجة 3-1

3-1-1 يتم تعزيز حرية تكوين الجمعيات من خلال قوانين العمل المتماسكة وتحسين سياسات التنفيذ.

الحوار الاجتماعي القائم على حرية تكوين الجمعيات والتعاون مع الشركاء الاجتماعيين لتعزيز المبادئ الأساسية والحقوق في العمل هما ركيزة أساسية للبرنامج الوطني للعمل اللائق في العراق. وتعديل قانون العمل في عام 2015 ثم التصديق على الاتفاقية رقم 87 يعززان الإطار القانوني للحوار الثلاثي. ومع ذلك، تمنع الظروف الحالية آفاق التعاون الثلاثي الفعال. وتحقيقاً لهذه الغاية، تساعد منظمة العمل الدولية الشركاء الاجتماعيين في العراق في توعية حول الآثار التشغيلية للتصديق على الاتفاقية رقم 87 ووضع اللمسات الأخيرة على القانون النقابي على أساس معايير العمل الدولية.

3-1-2 تعزيز مساهمة الشركاء الاجتماعيين في رسم السياسات وفقاً لتوصيات مستندة إلى الأدلة

تعزز منظمة العمل الدولية مساهمة الشركاء الاجتماعيين -النساء والرجال داخل المنظمات الشركاء الاجتماعيين في المنتديات الثلاثية. والاعتماد المرتقب لقانون الضمان الاجتماعي الجديد الذي ينص على هيكل الإدارة الثلاثي يركز على بناء القدرات، ويوضح لصناع السياسات قيمة الهياكل التمثيلية لسوق العمل في توجيه عملية صنع السياسات وإجراءات تحسين أداء سوق العمل، ومنه إعادة هيكلة سوق العمل، وكذلك مطابقة المهارات وتوقّعها. أمّا على المدى المتوسط، فستُبنى قدرات الشركاء الاجتماعيين على المشاركة بفاعلية في الحوار الاجتماعي والهيئات الثلاثية الفاعلة، وربما يتضمن ذلك المنصة الإلكترونية المقرَّرة للتعليم والتدريب الفني والمهني وهيئات المهارات القطاعية، إلى جانب صندوق الضمان الاجتماعي المتوقّع.

3-1-3 تعزيز قدرات منظمات الشركاء الاجتماعيين وفاعليتهم الداخلية

تعزز منظمة العمل الدولية قدرات الشركاء الاجتماعيين على التعبير بوضوح عن مواقفهم تجاه العمل اللائق من أجل إثراء التشريعات الوطنية وعملية صنع السياسات بما يتماشى مع معايير العمل الدولية. وبالإضافة إلى دعم السياسات، تساعد المنظمة اتحاد الصناعات العراقي والنقابات العمالية لتعزيز ما يقدمانه من خدمات إلى أعضائهما في مجال الحقوق في العمل. ويقتضي ذلك تقديم آراء استشارية مركّزة لمنظمات أصحاب العمل والعمال بشأن اللوائح الداخلية والبروتوكولات المالية والمحاسبية وإجراءات التشغيل الموحدة، فضلاً عن تقديم مكتب أنشطة أصحاب العمل ومكتب الأنشطة العمالية الدعم بشأن الاستراتيجيات التنظيمية.

وبالنسبة لأصحاب العمل، يستدعي ذلك دعم الإصلاح المؤسسي وإدارة التغيير في اتحاد الصناعات – ومنه تعزيز التواصل مع الأعضاء بتقديم أنظمة إدارة علاقات العملاء وأنظمة الأرشفة للسماح برصد رسوم العضوية والخدمات.

كما يشمل إجراء دورات تدريبية لممثلي أصحاب العمل، النساء والرجال للمشاركة بفاعلية في المناقشات والاجتماعات الثلاثية فضلاً عن التأثير على والمشاركة في صنع السياسات في مجالات أخرى، مثل إصلاح قانون العمل وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

أمّا بالنسبة للعمال، فيتضمن ذلك وضع خطط استراتيجية، ودعم الإصلاح المؤسسي وتحسين الخدمات والقدرة على الوصول إلى العمال وتنظيمهم، وإجراء دورات تدريبية لممثلي العمال للمشاركة بفاعلية في المحافل والهيئات الثلاثية والتأثير على والمشاركة في رسم السياسات في مجالات أخرى، كإصلاح قانون العمل.

النتائج

النتيجة 3-2: خدمات تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية أكثر فاعلية في منع واكتشاف عدم الامتثال لمعايير العمل الوطنية والدولية

المؤشر 3-2-1: توفّر نظام وطني للإبلاغ عن الحوادث والإصابات والأمراض المرتبطة بالعمل

المؤشر 3-2-2: عدد الانتهاكات والشكاوى والنزاعات المتعلقة بظروف العمل والصحة والسلامة المهنية (بما في ذلك التحرش الجنسي)

المؤشر 3-2-3: إصدار تقرير سنوي للجودة بما يتماشى مع شروط اتفاقية تفتيش العمل رقم 81

المؤشر 3-2-4: اعتماد مفتشية العمل منهجية لوضع خطط الامتثال الاستراتيجية

المؤشر 3-2-5: أتمتة تفتيش العمل

التوافق مع أهداف التنمية المستدامة	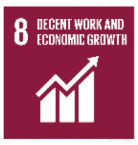	
	8-5 الاستخدام والعمل اللائق 8-7 الأطفال والعمل الجبري 8-8 حماية حقوق العمل وتعزيز بيئات عمل آمنة ومأمونة	16-3 سيادة القانون 16-6 المؤسسات الشفافة 16-10 الحريات الأساسية
التوافق مع أولويات التنمية الوطنية	**خطة التنمية الوطنية 2018-2022** • هدف التخفيف من حدة الفقر 2 (الصحة) • أهداف الحكم الرشيد 1 (سيادة القانون)، و3 (اللامركزية)، و4 (النزاهة والشفافية)	

الأعمال المقترحة لتحقيق النتيجة 3-2

في إطار البرنامج الوطني للعمل اللائق في العراق، ستدعم منظمة العمل الدولية الجهود الوطنية لتعزيز فعالية وكفاءة خدمات تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية.

3-2-1 دعم التقدم نحو نموذج الامتثال الاستراتيجي لتفتيش العمل

تساعد منظمة العمل الدولية وزارة العمل في الانتقال من نموذج التفتيش الحالي إلى نموذج الامتثال الاستراتيجي الاستباقي والقائم على المخاطر بالتعاون مع الشركاء الاجتماعيين الآخرين. وتساعد المنظمة أيضاً الوزارة في تحسين عمليات تفتيش العمل بمنح الأولوية لقطاعات محددة ترتفع فيها معدلات الخطر في المرحلة الأولية. كما تدعم المنظمة الجهود الوطنية لاعتماد تفتيش العمل الإلكتروني و وتحديث الأدوات الأخرى المتاحة للمفتشين، ومنها قوائم المراجعة والكتيبات وإجراءات التشغيل الموحدة وكذلك تشجيع المنشآت على الامتثال تلقائياً للصحة والسلامة المهنية.

3-2-2 دعم إعداد سياسة وبرنامج وطنيين للصحة والسلامة المهنية

تدعم منظمة العمل الدولية، استناداً إلى الملف الوطني للصحة والسلامة المهنية الذي وُضع مؤخراً بدعم فني منها، الجهود الثلاثية لوضع وتبنّي سياسة وبرنامج وطنيين للصحة والسلامة المهنية تماشياً مع الاتفاقية 187، وضمان مشاركة المرأة في هذه المشاورات وقد قامت وزارة العمل بإعداد مسودّة سياسة وطنية للسلامة والصحة المهنية والتي لا بدّ أن تتم صياغتها بشكلها النهائي بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين، وسوف تُقدّم منظمة العمل الدولية الدعم الفني اللازم بهذا الخصوص.

3-2-3) دعم المركز الوطني للصحة والسلامة المهنية لتعزيز قدرته الفنية وتوسيع خدماته وطنياً

وسوف تُقدّم منظمة العمل الدولية أيضاً الدعم الفني لوزارة العمل لتعزيز قدرة المركز الوطني للصحة والسلامة المهنية، ولاسيما بدراسة النقص الفني في قدراته، ثم بناءً على النتائج بوضع توصيات وخطط تُحسن قدراته الفنية وتمكنّه من تقديم خدمات الصحة والسلامة المهنية على المستوى الوطني بشكل أفضل.

كما سيتم تقديم الدعم الفني اللازم للمركز لوضع نظام وطني، بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين وأصحاب المصلحة، للإبلاغ عن الحوادث والإصابات والأمراض المرتبطة بالعمل وتوثيقها.

3-2-4 مساعدة وزارة العمل في بناء قدرات مفتشي العمل ومشرفيهم على إجراءات تفتيش العمل الحديثة وممارساتها

وسوف تدعم منظمة العمل الدولية وزارة العمل في بناء وتعزيز نظام تفتيش عمل متكامل وفي بناء قدرات مفتشي العمل، بما في ذلك تدريب المدربين الذي يركّز على إجراءات تفتيش العمل الحديثة والصحة والسلامة المهنية ومعايير العمل الدولية ذات الصلة والمساواة بين الجنسين وعدم التمييز (بما في ذلك التحرش الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في مكان العمل). وسيعتمد تصميم ومحتويات برامج بناء القدرات والتدريب على تقييم شامل للاحتياجات التدريبية.

3-2-5 دعم أتمتة تفتيش العمل

تساعد منظمة العمل الدولية وزارة العمل في أتمتة تفتيش العمل وإنشاء قواعد بيانات إلكترونية حول تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية.

3-2-6 مساعدة الشركاء الاجتماعيين في بناء قدراتهم حول تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية

تنفذ منظمة العمل الدولية أعمالاً، منها برامج بناء القدرات وإعداد كتيبات ورسوم بيانية، بغية توعية العمال وأصحاب العمل بتفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية، وتعزيز قدرة منظماتهم على المشاركة بفاعلية في أعمال تهدف إلى تعزيز الامتثال للتشريعات الوطنية.

الشراكات من أجل تحقيق الأهداف في إطار الأولوية الثالثة من البرنامج الوطني للعمل اللائق

ستسعى منظمة العمل الدولية من خلال عملها إلى إشراك باقة واسعة من أصحاب المصلحة، ومنهم الشركاء الاجتماعيون والمنظمات غير الحكومية وغيرها من جهات التنمية، في محاولة منها لإنشاء شبكة تدعم الحوار الاجتماعي وآليات تفتيش العمل.

الملحق الأول: الإدارة والتنفيذ والرصد والتقارير والتقييم

سيدير البرنامجَ الوطني للعمل اللائق فريقٌ سيتم تشكيله في بغداد بقيادة الأخصائي التقني في منظمة العمل الدولية الذي سيعمل منسقاً لبرامجها في العراق. كما ستدعم منظمة العمل الدولية اللجنة التوجيهية الوطنية الثلاثية التي ستجتمع شهرياً (بناءً على توصيات مراجعة البرنامج) لرصد تنفيذ البرنامج والإشراف عليه. وستتكون اللجنة من مسؤولين في وزارة العمل ,وزارة التخطيط والتعاون الدولي وممثلين عن منظمات أصحاب العمل والعمال ومنظمة العمل الدولية. وستراجَع صلاحيات اللجنة ويحدَّد الهيكل الإداري للبرنامج وآلياته. كما ستتحقق اللجنة من خطة تنفيذ البرنامج، وترصد التقدم المحرز فيه، وتقدم دعماً فنياً وفي مجال الرصد والتقييم والسياسات حسب الاقتضاء. وسيسمح إطار نتائج البرنامج بإجراء رصد منتظم وفق النتائج المتوقعة. وفي نهاية فترة البرنامج، سيُجري مسؤول الرصد والتقييم في المكتب الإقليمي للدول العربية تقييماً له. ستعمل منظمة العمل الدولية على تعزيز مشاركة المرأة في اللجنة التوجيهية الوطنية الثلاثية.

التركيز على الرصد والتقييم: إدراج المساءلة والتعلم من العمل في التخطيط والتصميم

يمثل إعداد البرنامج الوطني الجديد للعمل اللائق في العراق فرصةً لكلٍّ من منظمة العمل الدولية وهيئاتها المكوّنة لها لتحسين المنهجيات وتعزيزها بحيث تُحدِث تغييراً حقيقياً. ومن الوسائل الرئيسية لمواجهة تحديات الحوكمة إدراج آلية الرقابة والشفافية والمساءلة في تصميم الأعمال المحددة في البرنامج.

بعبارة أخرى، يعني ذلك إدراج عمليات الرصد والتقييم في عمليات صياغة البرنامج الوطني للعمل اللائق استناداً إلى أفكار مدروسة حول كيفية حدوث التغييرات – ومنها توضيح جميع الافتراضات بشأن السبب والنتيجة – وكذلك ما هي المحطات الوسيطة المهمة المحتملة، وسبل الحكم على نجاح المشاريع في ضوء هذا الإطار. وقد بدأت هذه العملية بالفعل مع إعداد تقرير دراسة قابلية التقييم الذي سيوضع في سياق تنفيذ البرنامج الوطني للعمل اللائق – مثلاً حول التدريب على الإدارة القائمة على النتائج لضمان أن المتابعة الثلاثية للبرنامج تأخذ بعين الاعتبار المشاركة والتخصيص وفهم أهداف هذا البرنامج.

علاوة على ذلك، في ضوء السياق العراقي الديناميكي والمتطور، لا بدّ من مراجعة الافتراضات الأولية – أو حتى الأهداف – حيث تشهد بيئة التشغيل تغييرات. وقد يشمل ذلك تحديد موعد لإجراء نوع من التقييم أثناء التدريب في المراحل الأولى من البرنامج الوطني للعمل اللائق، باعتباره "اختباراً واقعياً" لمدى توافق الأعمال المجدولة مع الاحتياجات الحالية ومدى إحداثها لتغيير حقيقي. كما ستكفل منظمة العمل الدولية التعاون عن كثب مع فريق الأمم المتحدة القُطري/مكتب التنسيق الإقليمي لتنسيق الرصد والتقييم في ضوء إطار الأمم المتحدة الجديد للمساعدة الإنمائية 2020-2024، ولا سيما السعي لتشجيع مشاركة الهيئات الثلاثية في التدريب وبناء القدرات. وتجدر الإشارة إلى أنّ البرنامج المرتقب للبنك الدولي "تعزيز استقرار المجتمع وصموده في العراق" سيطور قدرة وزارة العمل على الرصد والتقييم، مّا يمثل فرصةً جيدةً للتنسيق[2].

2 إن المكون 2 (شبكات الأمان الاجتماعي المرنة) للمشروع المقترح من البنك الدولي «تعزيز استقرار المجتمع وصموده في حالات الطوارئ في العراق» (P165114) سيساعد في تطوير قدرات متخصصة في مجال الرصد في وزارة العمل (ووزارة التخطيط)، ما يسهم في ما تبذلانه من جهود نحو تحسين البرنامج باستمرار: http://documents.worldbank.org/curated/en/116841523152841659/pdf/Project-Appraisal-Document-PAD-Iraq-Emergency-Social-pdf.03272018-Stabilization-and-Resilience-Project-P165114

الملحق الثاني: المخاطر والافتراضات

يصف جدول تقييم المخاطر التالي تقييم المخاطر على مستوى النتائج واستراتيجيةً للحدّ من هذه المخاطر.

الافتراضات الرئيسية	الاحتمال (مرتفع/ متوسط/ منخفض)	الأهمية (مرتفع/ متوسط/ منخفض)	مستوى الخطر (أحمر/ أصفر/ أخضر)	استراتيجيات التخفيف
افتراضات الاستدامة				
ستثري البيانات والأفكار الناتجة عن مسح القوى العاملة عملية رسم السياسات	متوسط	مرتفعة	●	الطلب على بيانات سوق العمل الحديثة مرتفع من جانب الجهات الفاعلة الوطنية والدولية. وستدعم منظمة العمل الدولية اللجنة الثلاثية للبرنامج الوطني للعمل اللائق لنشر مقترحات لسياسات قائمة على الأدلة بناءً على بيانات مسح القوى العاملة
تتحقق الجهود الرامية إلى تعزيز فرص العمل طويلة الأجل (والعمل للحساب الخاص) على نطاق واسع، بما يتجاوز الجهود قصيرة الأجل لتلبية الاحتياجات الاقتصادية الأساسية، ويمكن تحقيق نتائج على النطاق المطلوب في الإطار الزمني للبرنامج الوطني للعمل اللائق	متوسط	مرتفعة	●	ترتبط القيمة المضافة لمساهمة منظمة العمل الدولية في أجندة فرص العمل في العراق ارتباطاً وثيقاً بقدرة البرنامج على تعزيز السياسات والممارسات لخلق وظائف لائقة توفّر فرصاً مستدامة طويلة الأجل للعراقيين. ويركز البرنامج على طرق محددة تكفل التركيز على المدى الطويل، ولا سيما من خلال الشراكة والحوار بشأن السياسات
يتولى الشركاء الاجتماعيون مسؤولية البرنامج الوطني للعمل اللائق، مع الإشارة إلى أنّ جميع هؤلاء الشركاء قادرون على المساهمة في تحقيقه	متوسط	مرتفعة	●	ضمنت منظمة العمل الدولية التزام الشركاء الاجتماعيين بدءاً من مرحلة تأسيس البرنامج. كما ستجتمع اللجنة الثلاثية للبرنامج شهرياً لمناقشة إنجازاته وما يواجهه من تحديات واتجاهاته المستقبلية
افتراضات التنمية				
سياق أمني واقتصادي مناسب، ومنه استقرار أسعار النفط	منخفض	مرتفعة	●	سترصد المشاريع المخاطر الأمنية بانتظام في مناطق العمل المعنية وعلى المستوى الوطني
سيكون هناك اتفاق (مستمر) على التركيز المحلي/في المناطق لأنشطة محددة (في المحافظات المحررة مثلاً)	منخفض	مرتفعة	●	هناك درجة عالية من المشاورات مع كافة الشركاء في العراق بشأن الأعمال المستهدفة. كما ستجتمع اللجنة الثلاثية للبرنامج شهرياً لمناقشة إنجازاته وما يواجهه من تحديات واتجاهاته المستقبلية
افتراضات التنفيذ				
ستغدو القدرة على تقديم الخدمات اللامركزية وتنسيقها كافية لتحقيق الأهداف الأولية، ومنظمة العمل الدولية في وضع يخولها بناء القدرات والتنسيق عند الضرورة	متوسط	مرتفعة	●	ثمة دور قوي متوخى في البرنامج الوطني للعمل اللائق للتنسيق مع الجهات الفاعلة الدولية الأخرى التي تركز على تعزيز الإدارة اللامركزية الفعالة، وتحديداً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي

توفّر التمويل	مرتفع	مرتفعة	●	ستشارك اللجنة الثلاثية للبرنامج في جهود تعبئة الموارد له. وستوفر منظمة العمل الدولية دعماً لإدارة الموارد من خلال فريقها
ستستمر الإرادة السياسية للشركاء الثلاثيين لدعم البرنامج الوطني للعمل اللائق بتخصيص الموارد المالية والبشرية بغية دعم نتائجه	متوسط	مرتفعة	●	ستحافظ منظمة العمل الدولية على روابط تنسيقية قوية مع السلطات الحكومية، وبالتحديد مع وزارة العمل والوزارات القطاعية الأخرى، وكذلك مع الشركاء الاجتماعيين
يمكن تسخير وتطوير القدرة على الرصد والتقييم لتوضيح مساهمة البرنامج الوطني للعمل اللائق في العراق	متوسط	مرتفعة	●	

التركيز على أنظمة الحوكمة المحلية ودور الجهات الفاعلة غير الحكومية

ستُنفَّذ الأنشطة المدعومة من منظمة العمل الدولية في إطار البرنامج الوطني للعمل اللائق بشكل دائم ضمن مشهد اجتماعي-سياسي متغير. ويُعَدّ دستور عام 2005 والتشريعات اللاحقة (ولا سيّما قانون سلطات المحافظات) مهمة بقدر ما تنص على اللامركزية وتفويض المهام (ومنها سلطة العمل) للمحافظات. والأمر المتوخى هو إنشاء جهات اجتماعية أو سياسية أصغر تتمتع بالحقوق والصلاحيات لتنظيم وإدارة مسائل قانون العمل، ما يحدّ من الدور الفدرالي للعناصر التي لا يمكن أن تقوم بها المحافظات وحدها.

وما يزيد من تعقيد هذه الترتيبات وجود انتماءات قبلية توفّر شكلاً آخر من أشكال الحوكمة المحلية غير الرسمية. فقد توجد خصوصاً أشكال عرفية من القانون أو حل النزاعات بالتوازي مع الأنظمة الرسمية المدعومة من المؤسسات، ويُستبعَد أن تتأثر بجهود اللامركزية.

وعلى الرغم من تطبيق عملية اللامركزية تدريجياً، سيغدو فهم حدود الولاية القضائية ودراسته حاسمين مع تطور أطر الحوكمة. وسيشمل ذلك تحديداً فهم إلى أي مدى ينبغي استهداف المشاريع فدرالياً أو محلياً. وقد تُثار أيضاً أسئلة عن مرونة هياكل الحوكمة التي أنشأها النظام الدستوري اللامركزي، وأثر اللامركزية على التمويل والقدرات (كنقل المركز الوطني للصحة والسلامة المهنية والذي نوقش أعلاه)، وأي أثر على التغييرات الجغرافية الحالية (مثل الانقسامات بين الريف والمدينة، أو التباينات بين المناطق التي احتلها تنظيم داعش في السابق والمناطق غير المحتلة).

كي يغدو السياق ديناميكياً، ينبغي أن يكون تصميم المشاريع المقررة وتنفيذها مرنين (انظر التوصية أعلاه). وإلى الحد الذي تتغير عنده الكفاءة بشأن مسائل العمل، يكمن السر في فهم المُحاورين الرئيسيين (ومنهم الجهات الفاعلة المحلية وغير الحكومية)، وترتيبات تقاسم التكاليف بين مستويات الحكومة، والفروق الجغرافية، ومجالات التدخل التي يُرجَّح أو يُستبعَد تأثرها باللامركزية.

الملحق الثالث: خطة التمويل

ستُستَخدَم الموازنة الاعتيادية لمنظمة العمل الدولية وموارد أخرى لتمويل تنفيذ البرنامج الوطني للعمل اللائق وفقاً لأولوياته. وتحقيقاً لنتائج العمل اللائق، ستنفذ المنظمة مشاريع للتعاون الفني وترسل بعثات استشارية وتعقد ندوات لنشر المعلومات وبناء القدرات. وستسعى جهود المنظمة الرامية إلى تعبئة الموارد في العراق إلى توسيع موارد العمل اللائق المتاحة لتمويل أولويات البرنامج. كما ستشارك الحكومة والشركاء الاجتماعيون بفاعلية في اللجنة الثلاثية للبرنامج، بحيث يقدّمون دعماً استشارياً ولوجستياً لضمان نجاح تنفيذه، ويدعمون أيضاً جهود المنظمة في تعبئة الموارد.

الملحق الرابع: خطة المناصرة والتواصل

ستعزز منظمة العمل الدولية حضور أعمالها وعمل الهيئات الثلاثية المكونة لها ودعم تحقيق نتائج البرنامج الوطني للعمل اللائق بإعلام الجمهور وإشراكهم وحثهم على العمل. وستشير عملية التواصل بشأن البرنامج بشكل منهجي إلى أجندة التنمية المستدامة 2030. كما ستسعى المنظمة إلى دعم مجالات العمل هذه ومناصرتها، مع مواصلة تعزيز القضايا الشاملة، ومنها المساواة بين الجنسين.

وفي سياق دعمها الأولويات الاستراتيجية للبرنامج، ستقوم منظمة العمل الدولية بما يلي:

1) توفير قيادة استراتيجية لجميع قضايا التواصل بشأن البرنامج وتنفيذه.
2) تعزيز وصول الأخبار إلى الجمهور الرئيسي.
3) تحسين حضور وسائل التواصل الاجتماعي وأثرها.
4) تعزيز مناصرة النتائج ذات الأولوية ضمن البرنامج.
5) دعم إعداد التقارير والمنشورات وتعزيزها.
6) تمكين التواصل الفعال بين المنظمة والهيئات المكونة لها دعماً لتحقيق نتائج البرنامج.
7) بناء قدرات التواصل لدى المنظمة والزملاء الثلاثيين من خلال التدريب وتقديم مبادئ توجيهية ودروس عبر الإنترنت.
8) قياس النجاح باستخدام مؤشرات الأداء الرئيسية في خطة التواصل العالمية للمنظمة.

ستستهدف جهود المناصرة الهيئات الثلاثية والبرلمانيين والمانحين ووسائل الإعلام وعامة الناس ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمع الأكاديمي والبحثي:

- الهيئات الثلاثية: ستتواصل المنظمة مع الهيئات المكوّنة لها بالاستعانة بقنوات معينة، ومنها النشرات الإخبارية الفصلية ووسائل التواصل الاجتماعي، ما يكفل تزويد هذه الهيئات بمواد التواصل والمناصرة للترويج للبرنامج الوطني للعمل اللائق ونشر مواد عن نتائجه من خلال قنواتها إلى جماهيرها.

- شركاء التنمية: ستواصل المنظمة زيادة حضور أثر ونتائج مشاريع البرنامج في شتى أرجاء العراق. وسيُستخدم محتوى الوسائط المتعددة لرواية قصة المستفيدين وكيف أن منهجية أجندة العمل اللائق في مجال التنمية تفيد عالم العمل.

- عامة الناس: ستَنقل عملية التواصل، من خلال وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي والموقع الإلكتروني، البرنامج الوطني للعمل اللائق إلى حياة الناس اليومية وتظهر فعاليّته في رسم مستقبل يتّسم بالعدالة الاجتماعية في العراق.

- الصحافيون: ستعمل منظمة العمل الدولية على تعزيز التغطية الإعلامية لأعمال البرنامج وبحوثه ونتائجه.

- النظام متعدد الأطراف: ستواصل المنظمة تعزيز حضور البرنامج في إطار النظام متعدد الأطراف الذي يسعى إلى إبراز مبادرات الشراكة في سياق أهداف التنمية المستدامة وأجندة 2030.

بغية تعزيز جهودها في مجال المناصرة، ستستعين المنظمة بعدة قنوات تواصل، ومنها المكتب الإقليمي للدول العربية، ومواقع إلكترونية عالمية ورسائل إخبارية ومواد مطبوعة (منشورات وكتيبات ونشرات المعلومات العامة) ووسائل الإعلام الاجتماعية، بالإضافة إلى باقة متنوعة من المواد الإعلامية.

وستؤكد المنظمة في عمليات تواصلها على رسائل المناصرة الرئيسية، وستعمد في جميع موادها الترويجية إلى ضمان إبراز دور المرأة وتسليط الضوء على دورها المهم كعنصر اقتصادي فاعل. كما ستؤكد المنظمة على أهمية الشراكات لمواجهة تحديات سوق العمل في العراق وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتحقيق العمل اللائق للجميع. وستشدد على ضرورة تلبية احتياجات العمل اللائق لجميع فئات السكان، ومنهم العمال وأسرهم في إقليم كردستان العراق، فضلاً عن اللاجئين والعمال المهاجرين. وستشدد المنظمة أيضاً على أهمية معالجة العجز في العمل اللائق على المدى الطويل إلى جانب التحديات المباشرة.

وستسلّط منظمة العمل الدولية الضوء على دور الحوكمة الجيدة لسوق العمل في تعزيز التنمية الشاملة والمستدامة في العراق. وستدعو إلى اعتماد معايير العمل الدولية وتنفيذها، كما ستنشر تنفيذ نتائج البرنامج الوطني للعمل اللائق المتعلقة بمكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال وتعزيز فرص العمل والمهارات للشباب والسكان المستضعفين، ومنهم العراقيات المستضعفات والنازحين وذوو الاحتياجات الخاصة.

المراجع

براون (2018)، «العراق: ربط المساعدات الإنسانية ونظام الحماية الاجتماعية».

منظمة العمل الدولية (2017)، «منظمة العمل الدولية في العراق – تقديرات وتوقعات منظمة العمل الدولية – تقديرات منظمة العمل الدولية المستنبطة، تموز/يوليو 2017 (%)».

منظمة العمل الدولية، لجنة الخبراء حول تطبيق الاتفاقيات والتوصيات (2016)، «الطلب المباشر (لجنة الخبراء حول تطبيق الاتفاقيات والتوصيات) – المعتمد عام 2015، والمنشور في الدورة 105 لمؤتمر العمل الدولي – الاتفاقية رقم 138 لعام 1973 بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام – العراق».
https://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13100:0::NO:13100:P13100_COMMENT_ID:3248564

منظمة العمل الدولية، لجنة الخبراء حول تطبيق الاتفاقيات والتوصيات (2016أ)، الطلب المباشر (لجنة الخبراء حول تطبيق الاتفاقيات والتوصيات) – المعتمد عام 2015، والمنشور في الدورة 105 لمؤتمر العمل الدولي – الاتفاقية رقم 81 لعام 1947 بشأن تفتيش العمل – العراق».
https://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13100:0::NO:13100:P13100_COMMENT_ID:3247791

صندوق النقد الدولي (2017)، «التقرير الوطني لصندوق النقد الدولي رقم 251/17 – العراق».
https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/201709/08//Iraq-2017-Article-IV-Consultation-and-Second-Review-under-the-Three-Year-Stand-by-45174

المنظمة الدولية للهجرة (2017)، «إيجاد حلول دائمة للنازحين في العراق – الجزء الأول».
http://iraqdtm.iom.int/ShowReportDetails.aspx?RepID=11

المنظمة الدولية للهجرة (2017أ)، «التقييم المتكامل الثاني للمواقع».
http://iraqdtm.iom.int/downloads/DTM%20Special%20Reports/DTM%20Integrated%20Location%20Assessment%20II/ILA%20II_PART120%Thematic%20Overview.pdf

هيئة إحصاء إقليم كردستان (2018)، «الآثار التقديرية لأزمَتَي عام 2014 في العراق».
http://krso.net/files/articles/180218030617.pdf

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (2018)، «تقييم مديرية تفتيش العمل».
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، المركز الوطني للصحة والسلامة المهنية (2018)، «الملف الوطني للصحة والسلامة المهنية في العراق [مسودة]».
وزارة التخطيط، جمهورية العراق (2018)، «خطة التنمية الوطنية 2018-2022».
www.iraq-jccme.jp/pdf/archives/nationaldevelopmentplan2018_2022.pdf

الأمم المتحدة، لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (2015)، «الملاحظات الختامية على التقرير الدوري الرابع للعراق».
https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=E%2fC.122%fIRQ%2fCO%2f4&Lang=en

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (2018)، « الاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية 2019– العراق».
https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/irq_2019_hno.pdf

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2018)، «مؤشرات التنمية البشرية – العراق».
http://hdr.undp.org/en/countries/profiles/IRQ

اليونيسف (2016)، «الثمن الباهظ الذي يدفعه الأطفال: العنف يدمر الطفولة في العراق».
https://www.unicef.org/iraq/Iraq_Heavy_Price.pdf

اليونيسف (2017)، «تكلفة التعليم وفوائده في العراق».
https://www.unicef.org/iraq/TheCostOfEducationInIraq-EN.pdf

اليونيسف (2017أ)، «تحليل لاتجاهات فقر الأطفال وتوصيات السياسة العامة للاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر 2017-2021».
https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/UN064563_Child_poverty_in_Iraq.pdf

اليونيسف (2018)، ملخص المسح العنقودي متعدد المؤشرات في العراق 2018
https://mics-surveys-prod.s3.amazonaws.com/MICS6/Middle%20East%20and%20North%20Africa/Iraq/2018/Snapshots/English.pdf

البنك الدولي (2017)، «العراق: دراسة وطنية منهجية».
http://documents.worldbank.org/curated/en/542811487277729890/pdf/IRAQ-SCD-FINAL-cleared-02132017.pdf

البنك الدولي (2018)، «فرص العمل في العراق: كتاب تمهيدي عن خلق فرص العمل على المدى القصير».
http://documents.worldbank.org/curated/en/255115294958718 46/pdf/Jobs-in-Iraq-a-primer-on-job-creation-in-the-short-term.pdf

البنك الدولي (2018أ)، «التوقعات الاقتصادية للعراق – ربيع 2018».
http://documents.worldbank.org/curated/en/684821523635346426/Iraq-Economic-Outlook-Spring-2018

البنك الدولي (2018ب)، «المرصد الاقتصادي للعراق: من الحرب إلى إعادة الإعمار والانتعاش الاقتصادي».
http://documents.worldbank.org/curated/en/771451524124058858/pdf/125406-WP-PUBLIC-P163016-Iraq-Economic-Monitor-text-Spring-201818-18-4-web.pdf

البنك الدولي (2018ج)، «العراق: إعادة الإعمار والاستثمار».
http://www.cabinet.iq/uploads/Iraq%20Reconstruction/Iraq%20Recons%20&%20Inves.pdf

البنك الدولي (2018د)، «المرصد الإقتصادي للعراق: نحو إعادة الإعمار والانتعاش الاقتصادي وتعزيز التماسك الاجتماعي»
https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986130798-/30563/WP-P164676-Iraq-EcoMonitor-Fall-201818--12-10-web.pdf?sequence=1&isAllowed=y

International Labour Organization
Regional Office for the Arab States
Aresco Centre - Justinien Street - Kantari
P.O.Box 114088- Riad Solh 11072150-
Beirut – Lebanon
Tel: +961 1 752 400
Fax: +961 1 752 405
Email: beirut@ilo.org
Website: www.ilo.org/arabstates
Twitter: @iloarabstates
Facebook: @iloarabstates